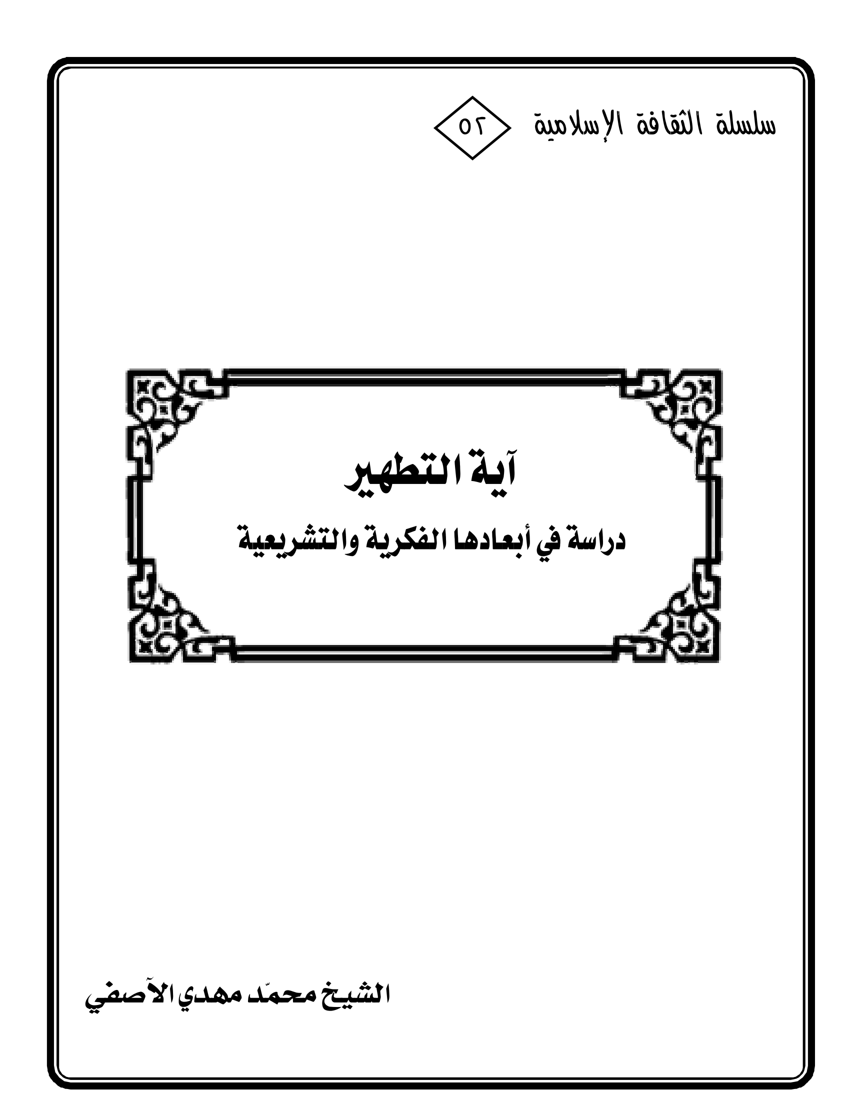


مختارات منتقاة من محاضرات ومؤلفات
الشيخ محمد مهدي الآصفي حفظه الله

اسم الكتاب: ....آية التطهير ـ دراسة في أبعادها الفكرية والتشريعية
المؤلف:... محمّد مهدي الآصفي
الطبعة الأولى: .... ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩م
الكمية... ٣٠٠٠ نسخة
المطبعة:........................ مطبعة مجمع أهل البيت عليهم السلام النجف الأشرف

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إنّما يريدُ اللّهُ ليذهبَ عــنكُم الــرِّجسَ أهلَ البيتِ ويُطهِّرَكم تَطهــيراً﴾

الأحزاب: ٣٣

السنة النبويّة

المصدر الأول لأحكام الله تعالى فيما بين المسلمين هو القرآن الكريم، من دون شك.

والمصدر الثاني الذي يأتي بعد القرآن هو السنّة النبويّة، من دون شك أيضاً، وهو فعله وحديثه وتقريره ﷺ. وتأتي السنّة في المرتبة الثانية بعد كتاب الله عزّ شأنه.

وفي السنّة تفصيل لما أجمله القرآن، وشرح لمتشابهه، وأحكام ليس لها ذكر في القرآن الكريم، تشرحها السنّة وتفصلها.

وقد ظهر في التاريخ الإسلامي اتجاه يدعو إلى الاستغناء عن السنّة النبويّة، كمصدر للتشريع، واعتبارها من اجتهاد النبي ﷺ الخاص، إلاّ أنّ هذا الاتجاه لم يدم طويلاً، رغم قدم هذا الاتجاه، واستمرار بعض خيوطه إلى الوقت الحاضر. واستقرّ المسلمون على العمل بالسنّة النبويّة واعتمادها كمصدر أساس للتشريع ولفهم الإسلام.

ولسنا نحن فعلاً بصدد استعراض هذه المسألة ومناقشتها، فقد كفانا ذلك إستقرار المسلمين على العمل بالسنّة والإعتماد عليها كمصدر أساس أصيل للإسلام.

سؤالان حول السنّة النبوية:

وفيما يلي نطرح سؤالين:

١ـ ما هي الأسباب التي جعلت الوصول إلى حديث رسول الله ﷺ وسنته عسيرا؟

٢ـ وهل عيّن رسول الله ﷺ وهو يعلم بما يحدث بعده من التفريط والتضييع لحديثه وسنّته، وحيرة المسلمين بعده في أمر دينهم... أقول هل عيّن رسول الله ﷺ مرجعية أمينة عارفة صادقة ليرجع إليها المسلمون من بعده؟ ومن هم؟

هذان سؤالان على درجة كبيرة من الأهمية نحاول أن نتحدث عنهما فيما يأتي من هذا الحديث.

أولاً: عقبات في الطريق إلى السنّة النبويّة:

وهذه العقبات كثيرة وسوف نشرح أهم مفرداتها التي توضّح الأسباب التي أدّت إلى صعوبة تناول سنّة رسول الله ﷺ للأجيال التي توالت بعد صدر الإسلام الأول من بعد وفاة رسول الله ﷺ.

ومهما شككنا في شيء من أمر هذه المفردات التي سوف نشرحها، فإنّنا لا نستطيع أن نشك في النتيجة التي تؤدي إليها هذه المفردات،

وهي صعوبة الطريق إلى السنّة النبويّة فيما عدى مساحة محدودة جداً من الروايات الصحيحة القطعية المروية عن رسول الله ﷺ، وهي مساحة محدودة جداً بالنسبة إلى السنّة النبويّة.

وفيما يلي نشير إلى بعض هذه المفردات التي حالت بين المسلمين وبين سنّة نبيهم ﷺ.

١ ـ الإحجام عن تدوين سنّة رسول الله ﷺ:

إننا نلاحظ وبأسف كبير أنّ جمعاً من كبار الصحابة كانوا ـ ولأسباب خافية علينا لحد الآن ـ يكرهون تدوين حديث رسول الله ﷺ، ويعارضون ذلك، ويمنعون عنه أحياناً بصورة علنية ورسمية.

وكانوا يذكرون لهذا الإحجام والإكراه أسباباً وتبريرات نحن نشك اليوم في واقعيتها وصحّتها دون أن نُسري هذا الشك إلى نياتهم.

فقد كانوا يبررون هذا المنع بأنّ تدوين السنّة النبوية والاهتمام بها يؤدي إلى الإِعراض عن كتاب الله أو يؤدي إلى خلط كتاب الله بغيره، كما حدث في الأمم الماضية.

ونحن قد وجدنا أن المسلمين فيما بعد ـ وبعد فوات الكثير من الفرص ـ ضبطوا ما تبقى لهم من السنّة النبويّة، دون أن يؤدي ذلك إلى

الإعراض عن القرآن أو خلطه بغيره.

ومهما يكن من أمر فإنّ إكراه جملة من كبار الصحابة عن تدوين حديث رسول الله ﷺ أمر ثابت ومتيقن تاريخياً، أثبتته السير والتواريخ ومصادر الحديث، ولا مجال فيه للمناقشة، وما ألحق ذلك بالفكر والثقافة الإسلامية من ضرر وخسارة كانت نتيجة ضياع شطر كبير من السنّة النبويّة أمر واضح هو الآخر، لا يمكن المناقشة فيه والدفاع عنه.

وليس لنا في هذا أو ذاك أن نشك في صدق نية أصحاب هذا الرأي في المنع عن تدوين سنّة رسول الله ﷺ، وإن كنا نسمح لأنفسنا في مناقشة صحة وواقعيّة التبريرات التي ذكروها لذلك.

وقد ظهرت هذه الكراهة وهذا الإحجام عند جملة من الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة، واتخذ صورة موقف ديني استمر حتى بداية القرن الثاني الهجري، كما سوف نرى، أحجم خلاله المسلمون من تدوين وتبويب، وتجميع سنّة رسول الله ﷺ في عمل علمي ومنظم، وإن كانت الساحة الإسلامية لا تخلوا يومذاك من عدد من الصحابة والتابعين لم يؤمنوا بهذا التوجه وجمعوا لنا ما أمكنهم من سنّة رسول الله ﷺ. والله تعالى، وحده، يعلم ما أصاب السنّة النبويّة من ضياع، وما أصاب المسلمين والثقافة الإسلامية من خسارة خلال هذه

المدة.

وفيما يلي نذكر بعض الشواهد التاريخية على هذا الاتجاه والموقف الرسمي من حديث رسول الله ﷺ وسنّته.

روى الحاكم بسنده عن عائشة قالت: «جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ فكانت خمسمائة حديثاً، فبات يتقلّب، قالت: فغمني كثيراً. فقلت: يتقلّب لشكوى أو لشيء بلغه، فلما أصبح قال: أي بنية: هلمي الأحاديث التي عندك، فجئته بها، فأحرقها. وقال: خشيت أن أموت، وهي عندك، فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به، ولم يكن كما حدّثني، فأكون قد تقلدت ذلك».

وكان عمر بن الخطاب ينهى أصحاب رسول الله ﷺ عن رواية حديث رسول الله ﷺ.

روى الحاكم عن قرظة بن كعب، قال: «خرجنا نريد العراق، فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار، فتوضأ، ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا. قال: إنّكم تأتون أهل قرية لهم دويّ بالقرآن كدويّ النحل، فلا تبدأونهم بالأحاديث، فيشغلونكم. جرّدوا القرآن، وأقلّوا الرواية عن رسول

الله ﷺ»[١].

وروى الحاكم أيضاً بسنده عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أنّ عمر بن الخطاب قال لابن مسعود ولأبي الدرداء ولأبي ذر: «ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ وأحسبه حبسهم بالمدينة حتى أصيب»[٢].

وأخرج الطبراني عن إبراهيم بن عبدالرحيم أنّ عمر حبس ثلاثة: «ابن مسعود، وأبا الدرداء، وأبا مسعود الأنصاري، فقال: لقد أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ، حبسهم في المدينة حتى استشهد»[٣].

وقال أبو هريرة: «ما كنا نستطيع أن نقول: قال رسول الله ﷺ حتى قبض عمر»[٤].

وقد ألجأت الحاجة أصحاب رسول الله ﷺ في عهد عمر إلى كتابة حديث رسول الله ﷺ فمنعهم عمر بن الخطاب عن ذلك.

قال السيوطي في تنوير الحوالك: «عن الزهري، قال أخبرني عروة بن الزبير أنّ عمر بن الخطاب(رض) أراد أن يكتب السّنن، فاستشار

---

١ ـ مستدرك الصحيحين ١: ١٠٢.

٢ ـ مستدرك الصحيحين ١: ١١٠.

٣ ـ تذكرة الحفّاظ ١: ٧، مجمع الزوائد ١: ١٤٩.

٤ ـ تاريخ ابن الأثير ٨: ١٠٧.

فيها أصحاب رسول الله ﷺ فأشار عليه عامتهم بذلك، فلبث عمر شهراً يستخير الله تعالى في ذلك شاكاً فيه، ثم أصبح يوماً، وقد عزم تعالى له، فقال: إنّي كنت قد ذكرت لكم من كتابة السّنن ما قد علمتم ثم تذكّرت، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإنّي والله لا ألبس كتاب الله بشيء، فترك كتابة السّنن»[1].

وبدأ الاهتمام بتدوين السنّة عند المسلمين في نهاية خلافة عمر بن عبد العزيز[2].

١ ـ تنوير الحوالك للسيوطي ١: ٤.

٢ ـ ومن عجب أنّ رسول الله ﷺ كان يشير إلى حدوث مثل هذه الظاهرة في الإقتصار على كتاب الله والتثاقل عن رواية الحديث ونقله.

روى الحاكم في المستدرك ١: ١٠٨، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «لا ألفين أحدكم متّكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: ما أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه».

وروى الحاكم أيضاً ١: ١٠٩، عن عبيدالله بن أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال: «لا أعرفنّ الرجل متكئاً يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: ما ندري: هذا هو كتاب الله، وليس هذا فيه».

وعنه أيضاً في ١: ١٠٩، أنّ رسول الله ﷺ قال (والناس حوله): «لا أعرفنّ أحدكم يأتيه أمر من أمري قد أمرت به أو نهيت عنه، وهو متكئ على أريكته، فيقول: ما وجدنا في كتاب الله عملنا به

قال السيوطي: «وأخرج الهروي في ذمّ الكلام من طريق يحيى بن سعيد عن عبدالله بن دينار، قال: لم يكن الصحابة ولا التابعون يكتبون الحديث، إنّما كانوا يؤدونها لفظاً ويأخذونها حفظاً، إلاّ كتاب الصدقات والشيء اليسير الذي يقف عليه الباحث بعد الاستقصاء، حتى يخيف عليه الدروس وأسرع في العلماء الموت فأمر أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز أبا بكر الحزمي فيما كتب إليه أن انظر ما كان من سنّة أو حديث عمر فاكتبه»[1].

وقال مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن: «أنبأنا يحيى بن سعيد أنّ عمر بن عبدالعزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته أو حديث عمر أو نحو هذا فاكتبه لي فإنّي خفت دروس العلم، وذهاب العلماء. علقه

وإلاّ فلا».

وروى الحاكم أيضاً في ١: ١٠٩، عن مقدام بن معديكرب صاحب رسول الله ﷺ يقول: حرّم النبيّ ﷺ أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي وغيره، فقال رسول الله ﷺ: «يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته، يحدّث بحديثي، فيقول بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإنّما حرّم رسول الله ﷺ كما حرّم الله».

١ ـ تنوير الحوالك ١: ٤ ـ ٥.

البخاري في صحيحه وأخرجه أبو نعيم في تاريخ اصبهان بلفظ كتب عمر بن عبدالعزيز إلى الآفاق: حديث رسول الله ﷺ فاجمعوه»[1].

وأخرج ابن عبدالبر في التمهيد من طريق ابن وهب قال: «سمعت مالكاً يقول: كان عمر بن عبدالعزيز يكتب إلى الأمصار يعلّمهم السّنن والفقه، ويكتب إلى المدينة يسألهم عمّا مضى وأن يعملوا بما عندهم، ويكتب إلى أبي بكر بن عمر بن حزم أن يجمع السّنن ويكتب إليه بها، فتوفي عمر وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه.

قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري عقب التعليق السابق: يستفاد من هذا ابتداء تدوين الحديث النبوي ثم أفاد أنّ أوّل من دونه بأمر عمر بن عبدالعزيز ابن شهاب الزهري»[2].

وقال ابن حجر العسقلاني: «إن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين أحدهما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما في صحيح مسلم، خشية أن يختلط ذلك أو بعض ذلك بالقرآن العظيم، وثانيهما لسعة

١ ـ تنوير الحوالك١: ٥.

٢ ـ تنوير الحوالك.

حفظهم وسيلان أذهانهم، وأنّ أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، فأول من جمع ذلك الربيع من صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حده إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة فدونوا الأحكام فصنّف الإمام مالك الموطأ، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز.. إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبيّ ﷺ خاصة وذلك على رأس المئتين»[1].

ومما تقدم يظهر:

أ ـ أن الصحابة كانوا لا يجمعون حديث رسول الله ﷺ في كتاب أو على الأقل لم يصلنا من الصحابة كتاب مدوّن في الحديث.

ب ـ وازدادت الحاجة إلى تجميع وتدوين الحديث في خلافة عمر بن الخطاب، إلاّ أنّ الخليفة لم يرضخ لهذا الأمر، وأبى على المسلمين أن يجمعوا ويدونوا الحديث، واعتذر لهم بأنّ هذا الحديث قد يخلط بالقرآن أو قد يشغل الناس عن كتاب الله.

١ ـ مقدمة فتح الباري للعسقلاني: ٤ ـ ٥.

ج ـ ونتيجة لإهمال السّلطة الرسمية لأمر تدوين حديث رسول الله ﷺ فقد استغل الوضّاعون للحديث رواية الحديث وشاعت البدع بين المسلمين.

د ـ كما إنّ الحروب المستمرة التي خاضها المسلمون ضد البلاد المجاورة من إيران والشام والعراق وغيرها أدت إلى استشهاد عدد كبير جداً من حملة العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وتابعيهم بإحسان، وضاع كثير من الحديث بموت الأصحاب والتابعين من العلماء حتى كاد أن يضيع ميراث رسول الله ﷺ من العلم.

هـ ـ فبادر عمر بن عبدالعزيز، الخليفة الأموي، إلى تدارك الموقف والاحتفاظ ببقية ما احتفظ به التابعون من حديث رسول الله ﷺ، وكان ذلك في رأس المائة الثانية لان عمر بن عبدالعزيز تولى الحكم في سنة ٩٩ هـ ومات سنة ١٠١هـ

فكتب إلى أبي بكر بن حزم أن يجمع حديث رسول الله ﷺ وسنته، لكن عمر مات قبل أن يفرغ أبو بكر بن حزم من وضع هذه الكتب.

و ـ وبموت عمر مات المشروع، ثم عاد بعد ذلك على يد محمد بن

مسلم بن شهاب الزهري[1] بأمر من هشام بن عبدالعزيز.

ثم شاع التدوين في الطبقة التي جاءت من بعد الزهري، وعلى نحو العموم فإنّ «أول تدوين للسنن بالمعنى الحقيقي يقع ما بين سنة ١٢٠ هـ وسنة ١٥٠هـ»[2].

وبوسع القارئ بعد ذلك أن يتصور مدى ما لحق الحديث النبوي من ضياع وتلف خلال هذه الفترة الطويلة التي امتدت تقريباً إلى بداية القرن الثاني من الهجرة النبويّة.

فقد ضاع خلال هذه الفترة الطويلة والأساسية من الإهمال في نقل ميراث النبوة، الكثير من سنّة رسول الله ﷺ وحديثه، وما حفظ الصحابة والتابعون من حديث رسول الله ﷺ لم يكن يسد بالتأكيد حاجة المسلمين إلى معرفة أحكام الله تعالى، ولم يكن يغني المسلمين فيما يحتاجونه من الأحكام الإلهية... ولذلك أحوجهم الأمر إلى الاجتهاد.

٢ ـ مشكلة الوضع والوضّاعين:

كان من الطبيعي أن يجد أصحاب المطامع في الدنيا في وضع الحديث على رسول الله ﷺ إرضاء لمطامعهم فيكثروا من وضع

١ ـ عالم الحجاز والشام، وتوفي سنة ١٢٤.

٢ ـ تمهيد لتأريخ الفلسفة الإسلامية: ١٩٥، ١٩٨ ـ نقلاً عن الأضواء لابن رية: ٢٢٦.

الحديث، حتى أصبح من الصعب تمييز صحيحه عن سقيمه ورغم كل الجهود التي بذلها أئمة الحديث فقد دخل في الحديث شيء كثير من الموضوع، كما دخل أيضاً شيء كثير من الحديث الحقيقي لرسول الله ﷺ في الضعيف الذي أهمله علماء الحديث لعدم توفر شروط الرواية فيها بالقدر الكافي وأدى ذلك إلى كثير من الاختلاف في الفتوى والرأي وضياع كثير من الأحاديث، وتسرّب الكذب والوضع حتى إلى الكتب المعتبرة في الحديث، مما أدى إلى اشتباه الصحيح بالموضوع في كثير من الأحوال.

وقد بلغ الحديث الموضوع على لسان رسول الله ﷺ حداً كبيراً يفوق التصور.

حتى كان البخاري ـ صاحب الصحيح ـ يقول: «أحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح»[1].

وإسحاق بن إبراهيم كان يقول: «إنّه حفظ أربعة آلاف حديثاً مزوّرة»[2].

وذكر العجلوني في خاتمة كتابه (كشف الخفاء) جملة من

١ ـ إرشاد الساري للقسطلاني ١: ٣٣.

٢ ـ تاريخ الخطيب البغدادي ٦: ٣٥٢.

الموضوعات والوضّاعين والكتب المزورة وعدّ في صفحة ٤١٩ ـ ٤٢٤ مائة باب أكثرها في الفقه، وقال بعد كل باب لم يصح فيه حديث أو ليس فيه حديث صحيح وما يقرب من ذلك.

وروى مسلم عن أبي هريرة: أنّه قال: «قال رسول الله ﷺ يكون في آخر الزمان دجّالون كذّابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم فإيّاكم وإيّاهم لا يضلّونكم ولا يفتنونكم»[1].

ولربما كان يتصدّى لوضع الحديث رجال يذكرونهم الناس بالصلاح والتقوى وكان لبعضهم رأي في تبرير الوضع إذا كانت الغاية ترقيق قلوب الناس في المواعظ وترغيبهم إلى الأعمال الصالحة وترهيبهم من عقاب الله تعالى.

وروى مسلم عن محمد بن يحيى بن سعيد القطان عن أبيه قال: «لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث»[2].

وروى مسلم عن ابن أبي الزياد عن أبيه قال: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمونون ما يؤخذ عنهم الحديث»[3].

١ ـ صحيح مسلم ١: ٩.

٢ ـ صحيح مسلم ١: ١٣.

٣ ـ صحيح مسلم ١: ١١.

ومن طريف ما روي في وضع الحديث ما حكاه الملاّ علي القارئ في (الأسرار المرفوعة) قال: «روي أنّه صلّى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص فقال: حدّثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. قالا: حدّثنا عبدالرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلاّ الله خلق الله تعالى من كل كلمة منها طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان»، وأخذ في قصته نحواً من عشرين ورقة.

فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى ويحيى ينظر إلى أحمد فقال له: أنت حدّثته بهذا فقال: والله ما سمعت بهذا إلاّ الساعة.

فلما فرغ من قصته وأخذ العطيات ثم قعد ينتظر بقيتها فقال له يحيى ابن معين بيده. تعال، فجاء متوهّماً للنوال فقال له يحيى: من حدّثك بهذا الحديث. فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ فإن كان ولابدّ من الكذب فعلى غيرنا.

فقال له: أنت يحيى بن معين؟ قال: نعم.

قال: لم أزل أسمع أنّ يحيى بن معين أحمق، ما تحققته إلاّ الساعة.

فقال له يحيى: كيف علمت أنني أحمق.

قال: كأنّه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما. قد كتبت عن نحو سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فوضع أحمد كمه على وجهه، وقال: دعه يقوم فقام كالمستهزئ بهما»[١].

وبهذا النحو نرى أنّ الوضّاعين قد بدأوا لأغراض كثيرة لا يسعنا هنا استعراضها بوضع الحديث على رسول الله ﷺ منذ وفاة رسول الله ﷺ إلى ما بعده من العصور.

ويكفي للدلالة على ضخامة حركة الوضع أن نعلم أنّ أبا داود وقد جاء في سننه بـ ٤٨٠٠ حديثاً تقريباً انتخبه من خمسمائة ألف حديث.

وصحيح البخاري يحتوي على ٢٧٦١ حديثاً مع إسقاط المكررات قد اختاره البخاري من بين ٦٠٠٠٠٠ حديثاً تقريباً[٢].

وروى أحمد في مسنده ٣٠٠٠ حديثاً انتخبه من أكثر من ٧٥٠٠٠٠ حديثاً، وكان يحفظ ألف ألف حديث.

وكتب أحمد بن الفرات المتوفى ٢٥٨ هـ ألف ألف وخمسمائة ألف حديث فأخذ من ذلك ثلاثمائة ألف في التفسير والأحكام

١ ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ٥٥.

٢ ـ طبقات الحفّاظ للذهبي ٢: ١٥٤.

والقواعد وغيرها[1].

ومهما بالغ علماء الحديث في تصفية الحديث النبوي من الموضوعات فقد دخل بلا شك كثير من الحديث الموضوع في كتب الحديث المعتبرة والذي يعمل بموجبه المسلمون وتسلل كثير من هذا الحديث إلى الاسناد والطرق الصحيحة.

وقد كان الوضّاعون يعملون أحياناً بدقة متناهية، ويدسّون الحديث فيما بين الطرق والأسانيد المعتبرة بدقة فائقة، يصعب تمييزها عن الصحيح حتى على رجال الاختصاص في الفن.

ثانياً: المرجعيّة الفقهية والعلميّة التي عينها رسول الله للمسلمين بعده

وها نحن نتساءل هل جعل الله تعالى للمسلمين (مصدراً) لدينه بعد رسوله ﷺ، امتداداً لسنّة رسول الله ﷺ ليلجأوا إليه فيما يهمّهم من أمور دينهم ودنياهم، أم تركهم للرأي والاجتهاد؟

وهل هناك من مصدر مفتوح بعد كتاب الله، وبعد وفاة رسول الله ﷺ للسنة النبوية يرجع إليه المسلمون متى شاؤوا، أم أن السنة

١ ـ خلاصة التهذيب ج٩.

النبوية قد انقطعت عن المسلمين بعد وفاة النبيّ ﷺ، ولا سبيل لهم إليها إلاّ فيما رواه الصحابة من أحاديث رسول الله ﷺ؟ وقد عرفنا من قبل حال هذه الروايات وما يلابسها من مشكلات وملابسات تاريخية لا تجعل الرجوع إليها ميسوراً في كثير من الأحوال، ذلك ما نحاول الإجابة عليها فيما يأتي من هذا البحث، إن شاء اللّه.

مرجعية أهل البيت(عليهم السلام)

نظرة مستوعبة ودقيقة وعامّة لسيرة رسول الله ﷺ تكفي ليطمئن الإنسان أن رسول الله ﷺ كان يُعدُّ الإمام علياً(عليه السلام) ومن بعده من يخلفونه من أهل بيته(عليهم السلام) للحفاظ على حديثه وسنّته، وما جاء به من عند الله، عدى الكتاب العزيز.

١ ـ فقد أودع علياً(عليه السلام) من سنته وحديثه ما لا نعرف أنه أودعه عند غيره، وكان يخلو به كل يوم، ليحدّثه بما جاء به من عند الله تعالى في الفقه والعقائد والأخلاق وغير ذلك من روافد هذا الدين.

وكان علي(عليه السلام) يسجل كل ذلك ويحرص ألاّ يفوته من تدوينه شيء.

٢ـ وقد إجتمع عند علي(عليه السلام) من ذلك كلّه كتاب توارثه من بعده الأئمة من أهل البيت(عليهم السلام) من أبنائه كابراً من بعد كابر، وكانوا يحافظون عليه ويخرجونه للناس ليعرف الناس أنّهم يختلفون عن غيرهم... فهم لا يفتون الناس بإجتهادهم ورأيهم، كما يفعل الآخرون، وإنّما هو حديث رسول الله ﷺ يتوارثونه كابراً من بعد كابر، وينقلونه إلى الناس كما جاء به رسول الله ﷺ وحدّث به.

ليتخذ الناس دينهم على أساس من ذلك وكان هذا الكتاب معروفاً على لسان أئمة أهل البيت(عليهم السلام) بـ(كتاب علي(عليه السلام)) وكان مدوّناً على جفر، وهو جلد الغزال.

٣ـ وقد أوصى رسول الله ﷺ المسلمين مرة بعد أُخرى أن لا يأخذوا دينهم من بعد وفاته إلاّ من الكتاب العزيز وعترته الطاهرة، واعتبر عترته، في كلام صريح من حيث الدلالة، وصحيح من حيث السند لا يرقى إليه الشك في السند والدلالة... أقول: إعتبر أهل بيته المصدر الثاني لمعرفة دين الله بعد القرآن الكريم، عندما ينقطع الوحي عن المسلمين بعد وفاة رسول الله ﷺ.

٤ـ وآية التطهير قد نزلت في أهل البيت(عليهم السلام) بعد ذلك كلّه، ليعين القرآن للمسلمين أن الله تعالى قد طهّرهم من كل رجس، فهم معصومون من الكذب ومن كل إثم، فإذا حدّثوا عن رسول الله ﷺ صدقوا، ولا سبيل للتشكيك في صدقهم في ذلك، بعد تطهير الله تعالى لهم من كل رجس وإثم في محكم كتابه.

٥ـ وعليه فلا سبيل للمسلمين للعدول عنهم في معرفة دينهم وأحكامه وأُصوله وفروعه من بعد رسول الله ﷺ.

وهذا إجمال لابدّ له من تفصيل، وإليك هذا التفصيل:

١ . حديث الثقلين:

أخرج هذا الحديث ثقاة المحدّثين والحفّاظ من الفريقين بأسانيد وروايات كثيرة، ويبدو أن رسول الله ﷺ تحدث به في أكثر من موضع ورواه أئمة الحديث والتفسير والتاريخ بألفاظ مختلفة، ونحن ننقل الحديث ببعض ألفاظه الواردة في كتب الحديث.

«أيها الناس إنما أنا بشر أوشك أن أدعى فأُجيب، وأني تارك فيكم الثقلين ما أن تمسكتم بهما (أو ما أن اعتصمتم بهما) لن تضلّوا أبداً ـ وهما: كتاب الله وعترتي أهل بيتي ـ أحدهما أثقل من الآخر، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فاتقوا الله وانظروا كيف تخلفوني (أو كيف تحفظوني) فيهما (أو أن اللطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتى يلقياني) فلا تسبقوهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فانهم أعلم منكم، وتوشكون أن تردوا علي الحوض وأسألكم حين تردون علي عن الثقلين كيف خلفتموني فيهما، فمن استقبل قبلتي وأجاب دعوتي فليستوص بهما خيراً».

وهذا الذي رويناه مزيج من بعض ألفاظ الحديث، ومن يريد الوقوف على كل ألفاظ الحديث، فليراجع الرسالة القيّمة التي أصدرتها

دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في هذا الحديث[1].

وقد ورد هذا الحديث ببعض ألفاظه في صحيح مسلم ٧: ١٢٢، وسنن الترمذي ٢: ٣٠٧، وسنن الدارمي ٢: ٤٣٢، ومسند أحمد بن حنبل ٣: ١٤ و ٢١٧، وص٢٦ و ٥٩، و ٤: ٣٦٦ و٣٧١، وأيضاً في ج٥: ١٨٢ و ١٨٩، وخصائص النسائي: ٣٠، ومستدرك الحاكم ٣: ١٠٩ و١٤٨ و ٥٣٣، والحافظ الكنجي الشافعي في كفاية الطالب في الباب الأول ص١١، في بيان صحة خطبته بماء يدعى خُمّاً، قال بعد نقل الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، ورواه أبو داود وابن ماجة القزويني في كتابيهما، وأيضاً في الباب الحادي والستين ص١٣٠، والطبقات لمحمد بن سعد الزهري البصري في الرابع ص٨، والحلية لأبي نعيم الاصبهاني ١: ٣٥٥، وأسد الغابة لابن الأثير الجزري في ٢: ١٢، وفي ٣: ١٤٧، والعقد الفريد لابن عبد ربه القرطبي في خطبة النبي ﷺ في حجّة الوداع ٢: ٣٤٦ و١٥٨، وتذكرة الخواص لابن الجوزي في الباب الثاني عشر ص٣٣٢، قال بعد نقل قول جدّه: «وقد أخرجه أبو داود في سننه والترمذي أيضاً وذكره رزين في الجمع بين الصحاح»، والعجب كيف خفي عن جدي

---

١ ـ حديث الثقلين، إصدار دار التقريب: ٦ ـ ٩.

ما روى مسلم في صحيحه من حديث زيد بن أرقم... الخ، وإنسان العيون لنور الدين الحلبي الشافعي ٣: ٣٠٨، وذخائر العقبى لأحمد بن عبداللّه الطبري:١٦، والسراج المنير للعزيزي الشافعي في شرح الجامع الصغير للسيوطي ١: ٣٢١، وفي هامشه أيضاً للشيخ محمد الحنفي، والفصول المهمة لابن الصباغ المالكي:٢، ونسيم الرياض لشهاب الدين الخفاجي ٣: ٤١٠، وفي هامشه شرح الشفا لعلي القاري، ومنتخب كنز العمّال للمتقي على هامش المسند للإمام أحمد بن حنبل ١: ٩٦ و ١٠١، و ٢: ٣٩٠، و٥: ٩٥، والكشف والبيان للثعلبي في تفسير آية الاعتصام ٣: ١٨، وتفسير النظام للنيسابوري في تفسير آية الاعتصام ١: ٢٥٧، وفي تفسير آية المودة ٤: ٩٤، وأيضاً في تفسير آية (سنفرغ لكم أيها الثقلان) ص٢١٢، وابن كثير الدمشقي في تفسير آية المودة ٤: ١١٣، وفي آية التطهير ٣: ٤٨٥، وأيضاً في تاريخه في ج٥ أو ج٦ ضمن حديث الغدير، والمواهب العلية لحسين الكاشفي في تفسير آية (سنفرغ لكم أيها الثقلان)، والنهاية لابن الأثير الجزري في ج١، وأيضاً في الدرّ المنثور للسيوطي:١٥٥، ولسان العرب لجمال الدين الأفريقي المصري في ج٦ في لغة العترة، وفي ج١٣ في لغة الثقل والحبل

والقاموس لمجدالدين الشيرازي في لغة ثقل، ومنتهى الأرب لعبدالرحيم الصفي في لغة الثقل، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي في معنى العترة ٦: ١٣٠، ومدارج النبوة لعبد الحق الدهلوي:٥٢٠ والمناقب المرتضوية لمحمد صالح الترمذي الكشفي ص٩٦ و١٠٠ و ٤٧٢، ومفتاح كنوز السنة ص٢ و ٤٤٨، ومصابيح السنة للإمام البغوي الشافعي ٢: ٢٠٥ـ ٢٠٦، وابن حجر في الصواعق ص٧٥ و ٨٧ و٩٩ و٩٠ و١٣٦، وإسعاف الراغبين بهامش نور الأبصار للشبلنجي:١١٠، وينابيع المودّة لسليمان بن إبراهيم البلخي الحنفي ص١٨ و ٢٥و٣٠ و٣٢ و٣٤ و١١٥ و١٢٦ و١٩٩ و٢٣٠ و٢٣٨ و٣٠١، وقد رواه السيد مير حامد حسين الهندي، أعلى الله مقامه، عن جماعة تقرب من المائتين من أكابر علماء المذاهب من المائة الثانية إلى المائة الثالثة عشرة، وعن الصحابة والصحابيات، أكثر من ثلاثين رجلاً وامرأة كلّهم رووا هذا الحديث الشريف عن النبيّ صلى الله عليه وآله[1]، وفي هذا الحديث:

١ ـ يجعل رسول الله صلى الله عليه وآله أهل بيته صنوا للقرآن لا يفترقان حتى يردا عليه الحوض يوم القيامة.

---

١ ـ نقلنا هذه المصادر عن كتاب الغدير للعلاّمة الأميني.

٢ ـ ويعتبر التمسّك بهما عاصماً من الضلال.

٣ ـ ويوصي المسلمين بالتمسّك والاعتصام بهما.

٤ ـ ويوصيهم أن لا يعلّموهم ولا يسبقوهم في قول أو فعل فانهما أعلم منهم.

وفي بعض ذلك كفاية في الدلالة على إرجاع المسلمين إليهم عليهم السلام في الحلال والحرام، وفي بيان حدود الله تعالى وأحكامه، وإعلان مرجعية أهل البيت عليهم السلام بعد وفاته ﷺ.

٢. حديث السفينة:

عن حنش الكناني، قال: سمعت أبا ذر يقول وهو آخذ باب الكعبة: أيها الناس من عرفني فأنا من عرفتم، ومن أنكرني فأنا أبو ذر، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق».

قال الحاكم في مستدرك الصحيحين ٢: ٣٤٣: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ورواه الحاكم أيضاً في ٣: ١٥٠ عن طريق حنش أيضاً، وأخرجه المتقي في كنز العمال بنفس الطريق ٦: ٢١٦، وأخرجه الهيثمي في المجمع ٩: ١٦٨، وأخرج الحديث في حلية الأولياء ٤: ٣٠٦

بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. وأخرجه بنفس الطريق الهيثمي في المجمع ٩: ١٦٨، وأخرجه المحب في الذخائر:٢٠ بنفس الطريق، والمتقي في كنز العمال ٦: ٢١٦، وأخرج الخطيب البغدادي الحديث عن طريق أنس بن مالك في تاريخه ١٢: ١٩، وأخرج الحديث السيوطي في الدرّ المنثور في تفسير قوله تعالى: **﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُواْ هَـذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَداً وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ﴾**[1] عن طريق ابن أبي شيبة عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام. وأخرجه عن طريق علي بن أبي طالب في كنز العمال ٦: ٢٥٠، وأيضاً في ٦: ٢١٦، وأخرجه الهيثمي في المجمع ٩: ١٦٨ عن طريق أبي سعيد الخدري، وأخرجه المحب الطبري في ذخائر العقبى ج٢٠ عن عليّ عليه السلام، كما أخرجه المناوي في كنوز الحقائق:١٣٢[2].

عصمة أهل البيت عليهم السلام ونفي الاجتهاد عنهم:

فالأئمة من أهل البيت عليهم السلام إذن ليس شأنهم شأن سائر المجتهدين

١ ـ البقرة: ٥٨.

٢ ـ روينا الرواية بالأسانيد المتقدمة من كتاب فضائل الخمسة في الصحاح الستة للسيد مرتضى الفيروز آبادي ٢: ٥٦ ـ ٥٨.

والفقهاء، يخطؤون حيناً ويصيبون حيناً، وإنّما عيّنهم رسول الله ﷺ من بعده مصدراً لتبليغ حديثه وسنته، ومرجعاً في الدين يبلّغون أحكام الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ من غير سهو أو خطأ أو شك أو ترديد، كما كان رسول الله ﷺ يبلغ أحكام هذا الدّين ولذلك فمن المسامحة في التعبير أن نقول عن فقههم (مذهب أهل البيت) كما يشيع التعبير عنه، فأن كلمة (المذهب) تشير إلى إتجاه في فهم الدين يدخل فيه عنصر الاجتهاد والرأي، وليس عند الأئمة من آل البيت عليهم السلام رأي أو اجتهاد في الدين ولا يتكلمون عن ظن، وإنّما يفتون في أحكام الله تعالى وحدوده عن يقين وبصيرة بما، أفتى به رسول الله ﷺ، وخصّهم به من علم، وسوف نرى في هذا البحث إن شاء الله أنّ أحاديثهم لا تتجاوز حديث رسول الله ﷺ وفتاواهم هي سنة رسول الله ﷺ ينقلونها إلى المسلمين.

وهذا هو معنى (العصمة في التبليغ) التي بها يمتاز أئمة أهل البيت عليهم السلام من سائر العلماء وفقهاء المسلمين.

فالعلماء والفقهاء يفتون الفتوى، ويرون الرأي بعد بذل ما بمقدورهم من الجهد في استنباط حكم الله تعالى، فيصيبون حيناً ويخطؤون آخر، وليس رأيهم بمعصوم عن الخطأ والزلل، ولا يدعون

هم لأنفسهم هذه الصفة بحال من الأحوال.

أما الأئمة من أهل البيت عليهم السلام فليس لهم من رأي، وإنّما ينقلون إلينا حكم الله تعالى بما آتاهم الله من علم. وبما فتح الله عليهم من أبواب فهم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فلا يخطؤون في حكم الله، ولا يفتون بغير علم، ويقوّمون من استقام بهم ويعصمون من اعتصم بهم من الخطأ والزلل، وهو معنى قوله ﷺ في حديث الثقلين الذي سبقت الإشارة إليه: «يا أيّها النّاس إنّي تارك فيكم ما أن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

آيـة التطهـير

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾

وقد نزلت فيهم عليهم السلام آية من محكمات كتاب الله، وتصرّح بطهارتهم وعصمتهم عن كل رجس وإثم.

وهي آية التطهير من سورة الأحزاب. والكذب من أوضح مصاديق الإثم، وقد أعلن الله تعالى تنزّههم منه، فهم صادقون فيما يروون عن رسول الله ﷺ لا يرقى إليهم الشك، ولا سبيل لمن يأخذ بكتاب الله أن يشك في صدقهم.

وقد أخبرونا أنّهم قد ورثوا علم رسول الله ﷺ في الحلال والحرام وفي معارف هذا الدين، ودعوا المسلمين إلى أن يأخذوا منهم حدود الله تعالى ومعالم دينهم في الحلال والحرام.

وما بعد هذا الوضوح من وضوح.

وأمر رسول الله المسلمين من بعده بالرجوع إليهم بعد القرآن في أُمور دينهم، وأعلن مرجعيتهم الدينية في حديث صريح رواه ثقاة الحفّاظ.

وأخبرنا الله تعالى بصدقهم وتنزهّهم عن الكذب والخيانة في آية محكمة من كتابه.

وإليكم فيما يلي وقفة قصيرة عند هذه الآية الكريمة ودلالاتها. وسوف نستعرض الأبحاث المتعلّقة بهذه الآية الكريمة من خلال مفرداتها واحدة بعد أخرى:

﴿ إنَّمَا ﴾

الآية الكريمة مصدرة بكلمة (إنّما) وهي من أقوى أدوات الحصر في اللغة العربية، وتفيد هذه الكلمة إثبات ما بعدها، ونفي ماعداه، كما تقول: (إنّما الفقيه علي) فيكون معناه إثبات الفقه لعلي ونفيه عن غيره.

قال ابن منظور في لسان العرب: «ومعنى إنّما إثبات لما يذكر بعدها، ونفي لما سواه كقوله: وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي. المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا أو مثلي»[1].

فإذن للحصر في اللغة مدلول إيجابي وآخر سلبي، ولا يتم معناه إلاّ بهاتين الدلالتين معاً.

فيكون معنى الآية الكريمة إذن في ضوء هذا التحديد إثبات التطهير لأهل البيت بإرادة الله، ونفي أن يكون الله تعالى قد أراد تطهير

---

١ ـ لسان العرب١٣: ٣١ دار صادر ـ بيروت.

غيرهم بما سوف نوضح فيما يأتي من معنى (التطهير).

وهذا كلّه واضح لا لبس فيه لمن أنس أُسلوب العرب في الكلام، وعرف أصول اللغة وقواعدها.

﴿ يُرِيدُ اللهُ ﴾

إرادة الله تعالى تأتي على نحوين (تكوينية) و(تشريعية)، و(التكوينية) هي التي لا يمكن أن يحول شيء بين إرادته تعالى وبين ما يريد. ولا يمكن أن يتخلّف مراده عن إرادته تعالى، يقول عزّشأنه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[1].

و(التشريعية) هي التي تتخلل إرادة المكلّف واختياره بين إرادته تعالى وما يريده من أعمال المكلّفين، وتتعلّق هذه الإرادة دائماً بالأفعال التي شرّعها الله تعالى للمكلّفين، كما إنّ متعلّق الإرادة التكوينية (الأمور التكوينية).

ولما كانت الإرادة التشريعية لله تعالى مما تتخلل إرادة العبد بينها وبين ما يريد الله تعالى، ولا تتم إلاّ بإرادة العبد واختياره، فلا يعزّ في ذلك تخلّف المراد عن الإرادة الإلهية، فقد يستجيب العبد لإرادة الله

١ ـ يس: ٨٢.

تعالى وينفذ ما يريد فتتحقق الإرادة الإلهية، وقد لا يستجيب العبد ـ ويعصي ـ ويخالف ما يريده الله تعالى، ولا ينفذ ما يريده الله.

فتكون إرادة العبد واختياره حائلة بين إرادته تعالى وما يريده، وذلك لا لوجود عجز في إرادة الله تعالى، وإنّما لأن الله تعالى يريد تنفيذ إرادته من خلال إرادة العبد واختياره ورغبته. والإرادة هنا بمعنى الإلزام والإيجاب.

وهذا التقسيم للإرادة يجري في إرادة الإنسان أيضاً مع بعض الفرق، فقد تتعلق إرادة الإنسان ببعض الأُمور التكوينية، كما لو أراد أن يشرب الماء أو يكتب فيتناول الماء ويشربه، ويتناول القلم ويكتب، وهذه هي الإرادة التكوينية، وقد تتعلق إرادته بفعل غيره، بإرادة الغير واختياره، كما لو أراد من ابنه أن يسقيه ماءً أو يكتب، فيطلب منه ذلك، فيستجيب له ابنه أو لا يستجيب. وهذه الإرادة هي من النوع الثاني مع بعض الفروق والاختلافات.

وبعد هذا التفصيل والتقسيم للإرادة، فمن أي قسم من الإرادة هذه الإرادة التي نحن بصددها في الآية الكريمة ﴿يُرِيدُ اللَّهُ﴾.

فهل يجوز أن يكون من (الإرادة التشريعية..؟)، لاشك أنّه لو كانت الإرادة في الآية الكريمة من الإرادة التشريعية وكان معنى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ﴾

أنّ الله تعالى يريد طهارة أهل البيت عليهم السلام وذهاب الرجس منهم بإرادتهم واختيارهم، فلا تكون الآية الكريمة دالة على عصمتهم في شيء، فليس كلما يريد الله تعالى لعباده من طهارة، وعدل، وحق ـ في تشريعه ـ بكائن، وما أكثر ما يريد الله تعالى لعباده من خير، فلا يستجيب له عباده، فلا تكون في الآية الكريمة دلالة على عصمتهم بهذا الشكل القطعي الذي نستنتجه نحن من الآية الكريمة.

إلاّ أن (الإرادة التشريعية) هذه لا تنسجم مع كلمة ﴿إِنَّمَا﴾ السابقة عليها، بما فيها من دلالة قوية على الحصر، فليس من ريب أنّ إرادة التطهير بمعناها التشريعي لا يمكن أن تكون مقتصرة على أهل البيت خاصة، فإنّ الله تعالى يريد هذا التطهير لكلّ عباده، يقول تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1].

ولا معنى لحصر إرادة التطهير بناء على ذلك في أهل البيت خاصة، ونفيها عمّن سواهم، بما ذكرنا ـ آنفا ـ للحصر من مدلول إيجابي وسلبي.

١ ـ المائدة: ٦.

إذن فلا يمكن تفسير الإرادة في الآية الكريمة بالتشريعية، ولم يبق إلاّ أن يكون المقصود من الإرادة هنا (الإرادة التكوينية) خاصة، حتى تستقيم مع دلالة ﴿إِنَّمَا﴾ على معناها وتنسجم مع ما بعدها.

استحالة تخلّف المراد عن إرادته تعالى:

وإذا صحّ أنّ المقصود من الإرادة في الآية الكريمة (الإرادة التكوينية) فلا يمكن أن يتخلّف مراده عن إرادته تعالى، ولا يمكن أن يصيبهم عليهم السلام رجس، أو يفارقون الطهارة في حال من الأحوال، وذلك أنّ من البديهيات التي لا يشك فيها مسلم استحالة تخلّف المراد عن إرادته تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

فيستحيل أن يصدر عنهم رجس، أو تفارقهم الطهارة كما ذكرنا.

وهذا المعنى من الإرادة ينسجم مع الحصر الذي تفيده كلمة ﴿إِنَّمَا﴾، ويصحّ الإيجاب، كما يصحّ السلب أيضاً، ولا يلزم من ذلك المحذور الذي ذكرناه فيما لو كانت الإرادة تشريعية.

فتجب الطهارة لأهل البيت عليهم السلام، ويمتنع عليهم الرجس بحكم هذه الآية الكريمة.

شبهة انعدام الاختيار في المعصومين:

قد يقال: إنّ تفسير الإرادة بهذا النحو يؤدي إلى القول بنفي الاختيار في المعصومين، إذ المفروض أنّ الإرادة التكوينية هي التي لا يتوسط فيها اختيار المكلّف بين إرادة الله تعالى وما يريده تعالى، وعليه فان آية التطهير تدلُّ على أن تنزههمعليهم السلام من الرجس يتم بإرادة تكوينية من الله، وليس لهم في ذلك اختيار أو إرادة.

والجواب عن هذه الشبهة يتضح بإيضاح معنى العصمة، فإنّ هذه الشبهة لا تخصّ أهل البيتعليهم السلام، وإنّما تعمّ الأنبياءعليهم السلام.

وما يرد على عصمة أهل البيتعليهم السلام من اعتراض يرد على عصمة الأنبياءعليهم السلام أيضاً، ولاشك في عصمة الأنبياء ولو في بعض النواحي، على نحو الإجمال.

إذن فلننقل الحديث إلى أصل موضوع العصمة بشكل عام: لاشك أنّ العصمة تعني استحالة صدور الذنب والخلاف من المعصوم، إلاّ أنّ هذه الاستحالة تأتي نتيجة تربية خاصة، وتصعيد لقوة الإرادة وضبط للنفس، بتأييد من الله تعالى وإمداد منه سبحانه، لعبده، قبل ذلك كلّه، بدرجة يستحيل معها صدور الذنب والخلاف من العبد، وليس معنى

العصمة: انعدام الإرادة والاختيار في سلوك الإنسان، وإنّما معناها تصعيد الإرادة وتكاملها بدرجة يستحيل معها صدور الذنب ومخالفة الله واتباع الهوى من الإنسان، دون أن يفقد صاحبها إرادته واختياره.

فقد ذكرنا أن الإرادة التكوينية لله تعالى تتعلق مباشرة بما يريده الله من غير أنْ تتوسّط إرادة العبد واختياره بين إرادة الله تعالى ومراده.

وهذا لا خلاف فيه...، ولكن قد تتعلق إرادة الله بإرادة العبد مباشرة، فيكون تغيير إرادة العبد هو ما يريده الله، كما لو أراد الله بعبد خيراً، فأراد له قوة الإرادة وتهذيبها... عندئذ تكون الإرادة لا محالة من الإرادة التكوينية، وليس من الأمر والنهي والإرادة التشريعية بالضرورة... إلاّ أن ذلك لا ينافي وجود الاختيار للعبد في القبول والرفض.

ومثال ذلك، للتقريب، دور المربّي في تهذيب نفس الطالب... فإنّ التهذيب يتم أحيانا بوسائل تربوية غير الأمر والنهي، كالتأديب والترهيب والترغيب والترويض... وهذه الوسائل لا تتمّ عبر إرادة الطالب غالباً، وهي ما نقصده بالإرادة التكوينية، إلاّ إنها لا تنافي وجود الاختيار للطالب في رفض وقبول تهذيب النفس.

وإذا شئت شواهد وأمثلة من تحقق العصمة بمعنى استحالة الذنب

إلى جانب الإرادة والاختيار ذكرنا لك بعض الشواهد القريبة من حياتنا:

كلّ واحد منّا يتمتع بدرجة من العصمة، وتختلف مساحة (العصمة) من شخص إلى آخر، باختلاف تربيته ومعاناته مع نفسه ـ وقوة إرادته ـ وقدرته على مخالفة الهوى وضبط النفس، ودرجة تهذيب النفس.

فيستحيل على الأمّ مثلاً أن تقتل أولادها بيدها، ولا يمكن أن نتصور أنّ أُمّاً تقدم على قتل أولادها بيدها، مهما غضبت الأم من أطفالها، وهذه الدرجة من العصمة موجودة في الأعم الأغلب في الأمهات (غير الحالات الاستثنائية والمرضية).

وهذه العصمة، تتم بإرادة الله تعالى التكوينية، بما أودع في قلب الأم من عاطفة ورحمة تجاه أولادها، إلاّ أنّ ذلك لا يعني إطلاقاً انعدام الإرادة في الأم، وصدور هذه الرحمة عنها من غير إرادة واختيار. ويستحيل على كثيرين من الناس ـ مثلاً ـ قتل النفس المحرّمة، عمداً بغير حق، بينما لا يملك السفّاحون من الناس هذه الدرجة من العصمة، ويقدمون على هذا النحو من السلوك الإجرامي من غير تحرّج ولأسباب جزئية.

وهذه درجة من العصمة أعلى من سابقتها.

ونجد طائفة من الناس آتاهم الله حظاً واسعاً من التقوى والدين، وهيّأ لهم تربية صالحة، وأيدهم بروحه وفضله، يستحيل في حقهم أن يسببوا أي أذى لمؤمن حتى لو تكون إشارة مؤذية عابرة أو غيبة أو نبذاً بالألقاب لا شك في وجود (العصمة)، بمعنى استحالة صدور الجرائم المذكورة من الإنسان في الأمثلة المتقدمة.

ولا شك أن هذه العصمة لا تتم في حياة الناس بصورة قهريّة، خارجه عن إرادتهم، وإنما تتم بإرادتهم واختيارهم.

ولا شك أنّ تأييد الله تعالى وإمداده لعبده من أهم هذه الأسباب المقوّمة لإرادة الإنسان، والتي تضبط سلوك الإنسان من الانحراف والظلم والخلاف.

ولاشك أيضاً أنّ درجة تأييد الله تعالى لعبده تتبع قانوناً دقيقاً جداً، شأنه شأن سائر سنن الله تعالى، فكلّما جاهد الإنسان نفسه أكثر، آتاه الله تعالى درجة أعلى من التأييد ومزيداً من الإمداد: **﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾**[١].

فالعصمة، واستحالة الذنب والخلاف من العبد، لا تعني إذن انعدام

١ـ العنكبوت: ٦٩.

الإرادة والاختيار، وإنّما تعني ارتفاع درجة الإرادة إلى حَدٍّ لا تغلبها قوى النفس التي تميل إلى الخلاف والانحراف.

وإذا استطعنا أن نتصور (العصمة) في هذه المساحات المختلفة، بشكل لا يتنافى مع وجود الإرادة والاختيار، فإننا نستطيع في ضوء ذلك أن نتصور (العصمة) في مساحتها الكبرى في الأنبياء وأهل البيت عليهم السلام، بحيث تستحيل عليهم المعصية وصدور الظلم والخلاف بإرادتهم واختيارهم، ودون أن يكونوا مغلوبين أو مقهورين في شيء من ذلك أبداً.

وإذا تمّ هذا الإيضاح، فلا يعسر علينا أن نفهم (الإرادة التكوينية) في آية التطهير، فهي من إمداد الله تعالى وفيضه وتأييده لعباده الصالحين، في تطهير نفوسهم وإذهاب الرجس عنهم، وتصعيد إرادتهم على نحو، تستحيل معها المعصية والذنب عليهم، بإرادتهم واختيارهم.

﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾

الرجس: الشيء القذر[1]، وهي حالة توجب النفور، وقد يكون أمرا

١ ـ المفردات للراغب: ١٨٨.

مادّياً محسوساً كما في لحم الخنزير، يقول تعالى:

﴿أَوْ لَحْمَ خنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾[1].

وقد يكون أمرا نفسياً ومعنوياً. يقول تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾[2].

ويقول تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[3].

فالآية الكريمة صريحة ـ إذن ـ في أنّ الله تعالى قد أذهب عنهم الرجس، وواضح أن الذنوب والمعاصي من أوضح أفراد الرجس، وقد أذهبها الله تعالى عن أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله. وقد علمنا أنّ إذهاب الرجس هذا قد تمّ بمشيئة الله التكوينية، ولا يمكن أن يتخلّف شيء عن إرادته سبحانه وتعالى:

﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾.

وعليه فلا يمكن أن يصدر عنهم عليهم السلام ذنب أو معصية بحكم هذه الآية.

١ ـ الأنعام: ١٤٥.

٢ ـ التوبة: ١٢٥.

٣ ـ الأنعام: ١٢٥، ويحسن مراجعة تفسير الميزان للعلاّمة الطباطبائي١٦: ٣٣٠.

يقول الطبري في تفسير الآية الكريمة:

«إنما يريد الله ليذهب عنكم السوء والفحشاء يا أهل بيت محمد ويطهّركم من الدنس الذي يكون في أهل معاصي الله تطهيراً، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل».

ثم ينقل عن ابن زيد:

«إن الرجس هاهنا الشيطان وسوى ذلك من الرجس: الشرك»[1].

وفسّر الشيخ محيي الدين بن العربي لفظ (الرجس) في الباب ٢٩ من فتوحاته بكل ما يشين، وإليك عبارته، قال:

«قد طهره الله وأهل بيته وأذهب عنهم الرجس، وهو كل ما يشينهم، فإنّ الرجس: هو القذر عند العرب، وهكذا حكى الفرّاء»[2].

ويقول النيسابوري في تفسير الآية: (فاستعار للذنوب الرجس)[3].

* * *

١ ـ جامع البيان للطبري ٢٢: ٥.

٢ ـ الفصول المهمّة للإمام شرف الدين رحمه الله: ٢١٨.

٣ ـ تفسير غرائب القرآن للنيسابوري، بهامش جامع البيان ٢٢: ١٠.

من هم أهل البيت عليهم السلام؟

١ ـ وحسبك في التعريف بأهل البيت ما سنقرؤه عليك من الروايات الصحيحة والصريحة التي تصرّح بأسمائهم على طريقة الحصر واحداً بعد آخر، وهو قليل من كثير من الأحاديث الواردة في هذا الباب.

٢ ـ ويبدو أن رسول الله ﷺ كان حريصاً على تحديد وتشخيص عنوان (أهل البيت) الذي نزل فيه قرآن من الله تعالى، والمنع عن استعمال هذه الكلمة في غير أهله، ومن إدخال من ليس منهم فيهم.

فكان ﷺ يشخّصهم بأسمائهم كما في رواية عبدالله بن جعفر:

«فيقول ﷺ إدعوا لي إدعوا لي، فتقول صفية: من. فيقول ﷺ (أهل بيتي علياً وفاطمة والحسن والحسين))»، ثم يؤكد ﷺ هذا الحصر والتشخيص بقوله: «(اللّهم هؤلاء آلي، فصلّ على محمد وآل محمد) فينزل الله فيهم قرآناً محكماً: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾[1].

١ ـ برواية الحاكم في مستدرك الصحيحين كما يأتي.

ولا يخفى ما في هذه الكلمة: (اللّهم هؤلاء آلي) من الدلالة على حصر أهل البيت عليهم السلام فيهم، ونفيه عن غيرهم، لكل من عرف أساليب العرب في الكلام.

٣ ـ وإمعاناً في تشخيصهم وتحديدهم يحصرهم ﷺ تحت كساء، كما في رواية أمّ سلمة رحمها الله:

«دعا رسول الله حسناً وحسيناً وفاطمة، فأجلسهم بين يديه ودعا علياً فأجلسه خلفه، فتجلّل هو وهم بالكساء، ثم قال: هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرّجس وطهرّهم تطهيراً»[1].

وهذا أبلغ ما يكون في الحصر، فكأنّما أراد رسول الله ﷺ أن يقطع على كل أحد عذر الالتباس، فتجاوز دلالات الكلام بحصرهم تحت كساء واحد، ليكون أبلغ في الحصر، وأقوى في الدلالة.

٤ ــ وتتمنى أمّ المؤمنين أمّ سلمة رحمها الله التي نزلت الآية الكريمة في بيتها، أن تكون هي من أهل البيت، بعد أن جمع رسول الله ﷺ علياً وفاطمة والحسن والحسين واجتمع بهم تحت الكساء وقال:

١ ـ برواية الطبري، وابن كثير، في تفسيريهما، والترمذي في صحيحه، والطحاوي في مشكل الآثار، كما سوف يأتي.

«اللّهم هؤلاء أهل بيتي، أذهب عنهم الرجس أهل البيت وطهّرهم تطهيراً.

فتقول أمّ سلمة لرسول الله ﷺ: فأنا معهم يا نبيّ الله؟

فيقول لها: أنت على مكانك، وأنت على خير»[1].

فلا ينفي ﷺ أنّها رحمها الله على خير، ولكن ينفي أن تكون من (أهل البيت) وهي زوجته ومن أمهات المؤمنين.

ولا يبقى بعد ذلك ـ والرواية مصحّحة ـ مجال في إدخال أمّهات المؤمنين في عداد المقصودين بأهل البيت عليهم السلام، في هذه الآية الكريمة، بعد النفي الصريح القاطع من رسول الله ﷺ لدخول أم سلمة رحمها الله، وهي من زوجات رسول الله ﷺ ومن أمّهات المؤمنين فيهم.

٥ ـ ثم يصرّح رسول الله ﷺ في ذلك تصريحاً لا يترك لأحد شكاً بعده، فيقول ﷺ: «نزلت هذه الآية في خمسة: فيَّ، وفي علي، وحسن وحسين وفاطمة»[2].

---

١ ـ رواها السيوطي في الدر المنثور، عن أبي سعيد، كما يأتي في هذه الرسالة.

٢ ـ رواها الطبري في التفسير، والمحب الطبري في ذخائر العقبى، عن أبي سعيد رضي الله عنه، كما يأتي في هذه الرسالة، ورواها ابن كثير في التفسير ٣: ٤٨٥.

فهل يبقى لأحد شك، بعد هذا البلاغ النبوي الصادع في المقصود من (أهل البيت) في عصر نزول الآية الكريمة.

وهل يشك أحد بعد كل هذا الإيضاح أنّ الآية الكريمة لم تشمل حين نزولها غير أُولئك الخمسة الطاهرة: رسول الله ﷺ، وعلي، وفاطمة، والحسن والحسين عليهم السلام.

يقول الإمام شرف الدين رحمه الله:

«وقد أجمعت كلمة أهل القبلة من أهل المذاهب الإسلامية كلّها على أنّه ﷺ لما نزل الوحي بها ـ بآية التطهير ـ عليه ضمّ سبطيه وأباهما وأمّهما إليه، ثم غشّاهم ونفسه بذلك الكساء، تمييزاً لهم على سائر الأبناء والأنفس والنساء، فلما انفردوا تحته عن أسرته كافّة، واحتجبوا به عن بقية أمته بلّغهم الآية، وهم على تلك الحال، حرصاً على أن لا يطمع بمشاركتهم فيها أحد من الصحابة والآل، فقال مخاطبهم، وهم في معزل عن الناس كافّة: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾.

فأزاح ﷺ بحجبهم في كسائه حينئذ حجب الريب، وهتك سدف الشبهات، فبرح الخفاء بحكمته البالغة، وسطعت أشعة الظهور ببلاغه

المبين، والحمد لله رب العالمين»[1].

٦ ـ وإمعاناً في تحديد (أهل البيت) في الخمسة الذين نزلت فيهم الآية الكريمة، ونفي غيرهم، وأعلاما للأمّة بما لا يقبل الشك والتأويل بأهل البيت عليهم السلام وعددهم في عصر نزول الآية الكريمة، أخذ رسول الله ﷺ يتلو هذه الآية الكريمة كل يوم على باب بيت الزهراء عليها السلام، حيث يجمع عليّاً والزهراء والحسنين عليهم السلام، بمرأى ومسمع من المسلمين.

عن أبي برزة، قال:

«صلّيت مع رسول الله ﷺ سبعة عشر شهراً، فإذا خرج من بيته أتى باب فاطمة عليها السلام فقال: الصلاة عليكم ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾»[2].

وفي تفسير السيوطي عن ابن عباس، قال:

«شهدت رسول الله ﷺ تسعة أشهر يأتي كل يوم باب علي بن أبي طالب عند وقت كل صلاة، فيقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

١ ـ الكلمة الغرّاء في تفضيل الزهراء للإمام شرف الدين، المطبوع مع كتاب (الفصول المهمة): ٢٠٤ ـ ٢٠٥، والسدف جمع سدفة بالفتح: الظُّلْمَة.

٢ ـ مجمع الزوائد ٩: ١٦٩.

أهل البيت ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ كل يوم خمس مرات»[1].

وعن مالك بن أنس:

«صلّيت مع رسول الله ﷺ سبعة عشر شهراً، فإذا خرج من بيته أتى باب فاطمة عليها السلام فقال: الصلاة عليكم ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ كلّ يوم خمس مرّات»[2].

وهي خطّة إعلامية عجيبة عمل بها رسول الله ﷺ لإزالة الالتباس عن (أهل البيت) في الآية الكريمة، وتحديده وحصره، بشكل لا يدع مجالاً لأحد في التلبيس أو الالتباس، وإدخال من ليس منهم فيهم، وإخراج من كان منهم عنهم.

ولا شك أنّ هذا الاهتمام الكبير من رسول الله ﷺ في تبليغ هذا الأمر وتحديد أهل البيت في الخمسة الطاهرة، يكشف عن أمر جليل وكبير، ومغزى عميق في الآية الكريمة، له آثاره وأبعاده العميقة في

١ ـ تفسير الآية في الدر المنثور ٥: ١٩٩.

٢ ـ رواها الترمذي في الصحيح، وأحمد في المسند والطيالسي في المسند، والحاكم في مستدرك الصحيحين، وابن الأثير في أسد الغابة، والطبري وابن كثير والسيوطي في تفاسيرهم.

تاريخ المسلمين وحياتهم ودينهم فيما بعد.

ولو أنّ الأمر في الآية الكريمة كان لا يتجاوز التكريم لأهل البيت عليهم السلام لعلاقتهم برسول الله ﷺ لم يكن الأمر يقتضي مثل هذا الاهتمام والتأكيد والتركيز من رسول الله ﷺ، بإعلان أهل البيت بأسمائهم وحصرهم بهذه الأساليب المختلفة، حتى يبلغ الأمر به ﷺ أن يعلن ذلك بمرأى ومسمع من المسلمين، ويكرّر هذا الإعلان لستة أشهر أو سبعة أو ثمانية أو تسعة باختلاف الروايات أمام بيت الزهراء عليها السلام، في كلّ يوم خمس مرات أو أقل في أوقات الصلاة، وإنّه لأمر عجيب وينطوي على أمر جليل.

ولأمر ما يكرر رسول الله ﷺ هذه الحقيقة بأساليب مختلفة من البيان، مقرونة بأساليب مختلفة من العمل.

فيسمّي أهل البيت حيناً بأسمائهم، ويحصرهم حيناً آخر حصراً، فيقول: (اللّهم هؤلاء آلي)، ويجمعهم تارة تحت كساء واحد يجلّلهم جميعاً، ليس تحته أحد غيرهم، فتتمنى أم سلمة ـ زوجته ـ أن تدخل معه، فيردّها رداً رقيقاً.

ويعدّدهم ـ تارة اخرى ـ بأسمائهم واحداً بعد واحد وثم يأخذ بإعلام الأمّة بهذا البيت الطاهر ومن فيه بذلك الأسلوب العجيب الذي

ذكرناه لمدة طويلة تختلف الروايات في تحديدها.

اللّهم إنّا نشهد إنّ رسولك لم يكن يعمل كل ذلك من غير قصد وحكمة، وإنّه قد بلّغ ما أمرته به، ثم بلّغ، وقام بما حملته كل قيام، ولم يترك لأحد مجالاً لشك أو ارتياب أو تأويل.

اللّهم اكتبنا مع الشاهدين، وأعنا على ما حمّلتنا.

الروايات المعارضة

وقد وردت روايات في تفسير الآية الكريمة بخلاف التفسير الذي رويناه عن رسول الله ﷺ في حصر أهل البيت، وقت نزلت الآية الكريمة في الخمسة الطاهرة.

وهذه الروايات المختلفة ضعيفة من ناحية السند، ومتروكة، ويكفي فيها أن نقول أنّ ابن حجر الهيثمي، وهو من أكثر الناس إصراراً على توجيه الآية الكريمة بموجب هذه الروايات يعترف ويقول: «إنّ أكثر المفسّرين على أنّها نزلت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين»[1].

ورغم ذلك فإنّ أمانة البحث تقتضينا أن نستعرض هذه الروايات لنعرضها للمناقشة من حيث السّند والدّلالة.

وهي على قسمين، منها ما تفسّر الآية الكريمة بأنّها تخصّ زوجات النبيّ ﷺ، وهو رأي شديد التطرّف، لا يكاد يرتضيه حتى ابن كثير المعروف باتّجاهه السلبي في هذا الأمر[2].

ومنها ما تعم الآية الكريمة على زوجاته ﷺ، وآله، بمن فيهم آل

١ ـ الصواعق المحرقة: ١٤٣.

٢ ـ تفسير ابن كثير ٣: ٤٨٣.

عقيل وآل عباس وآل جعفر وغيرهم.

وسوف نستعرض فيما يلي هذه الروايات، لنلقي عليهما بعض الأضواء:

١ ـ رواية عكرمة ومقاتل:

وينفرد (عكرمة)، وربما (مقاتل)[1]. أيضاً، من بين المفسّرين كلّهم بتخصيص هذه الآية الكريمة بنساء النبي خاصّة، وكان عكرمة ينادي بهذا في الأسواق[2].

وهو قول عجيب، وأعجب منه أن يتحمس له عكرمة حتى ينادي به في الأسواق، هو أمر يثير كثيراً من الريب في النفس.

ومما يريبنا في هذه الرواية إنّ الذي يروي هذه الرواية شخصان عرفا بالكذب عند المحدّثين، وأسقطوا حديثهما عن الاعتبار.

وأول ما يستوقفنا من رواية عكرمة الذي كان يتحمس لهذا القول حتى إنّه كان ينادي به في الأسواق، إنّه كان أباضيّاً (خارجياً) يرى

١ ـ دلائل الصدق ٢: ٦٥.

٢ ـ أسباب النزول للواحدي: ٢٤٠، وابن كثير ٣: ٤٨٣، وجامع البيان للطبري ٢٢: ٧.

السيف[1]. وكان قد أتى نجدة الحروري (الخارجي) فأقام عنده ستة أشهر، وكان يحدّث برأي نجدة.

ولذلك كلّه (لم يذكر مالك بن أنس عكرمة)[2]. ونقل، عن خالد بن أبي عمران: «دخل علينا عكرمة أفريقية وقت الموسم، فقال: وددت أني اليوم بالموسم بيدي حربة أضرب يميناً وشمالاً. قال: فمن يومئذ رفضه أهل أفريقية»[3].

وهو أمر يكفي ـ وحده ـ أن يستوقفنا طويلاً، وأن يرينا في رواية عكرمة، ولا يقتصر أمر عكرمة على ما تقدم، فقد كان مولى لابن عباس، ومات ابن عباس وهو عبد له[4]. فلما توفي ابن عباس استغل علاقته بابن عباس في الكذب عليه، وأكثر من الكذب على مولاه في الرواية، حتى ضرب به المثل.

عن يحيى البكاء: سمعت ابن عمر يقول لنافع: «اتق الله ويحك يا نافع، ولا تكذب علي كما كذب عكرمة على ابن عباس»[5].

---

١ ـ الكاشف للذهبي ٢: ٢٧٦.

٢ ـ تهذيب التهذيب ٧: ٢٦٧.

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ صفوة الصفوة ٢: ١٠٣.

٥ ـ تهذيب التهذيب ٧: ٢٦٧.

وعن يحيى بن سعيد الأنصاري ـ إنّه ـ كان كذّاباً[1].

وكان مالك لا يرى عكرمة ثقة، ويأمر أن لا يؤخذ عنه[2].

وقال أبو عبدالله ـ أي أحمد بن حنبل ـ: (عكرمة مضطرب الحديث).

وقال ابن عليه ذكره ـ أي عكرمة ـ أيوب، فقال: كان قليل العقل[3]. ومات بالمدينة، فما حمله أحد (أي لم يشيّعه أحد) وأكرّوا له أربعة[4].

وأمّا مقاتل بن سليمان المفسّر، فتكفي فيه كلمة البخاري في ترجمته في كتاب التاريخ الكبير: (لا شيء ألبته)[5].

وعن العباس بن مصعب المروزي:

«ان ـ مقاتل ـ حافظاً للتفسير، لا يضبط الاسناد»[6].

وكان يدّعي أنه سمع الضحّاك بن مزاحم، وكتب التفسير عنه، وقد

---

١ ـ المصدر السابق: ٢٨٦.

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ المصدر السابق.

٥ ـ التاريخ الكبير للبخاري ٨: ١٤.

٦ ـ تهذيب التهذيب ١٠: ٢٨٠.

أنكر عليه جمع هذا الادعاء من أمثال ابن عيينة، وجويبر، وإبراهيم الحربي الذي كان يقول: مات الضحاك قبل أن يولد مقاتل بأربعة سنين[1].

وقال أبو حنيفة ـ متهماً له في مذهبه ـ أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطّل، ومقاتل مشبّه[2].

وكان إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول:

«أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير يعني في البدعة والكذب: جهم، ومقاتل، وعمر بن صبح»[3].

وقال خارجة بن مصعب:

«كان جهم، ومقاتل، عندنا فاسقين فاجرين»[4].

وكان خارجة يقول:

«لم أستحل دم يهودي ولا ذمي، ولو قدرت على مقاتل بن سليمان في موضع لا يراني فيه أحد لقتلته»[5].

---

١ ـ المصدر السابق: ٢٨١.

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ المصدر السابق.

٥ ـ المصدر السابق.

وكان يتبرع للخلفاء والحكام في وضع الأحاديث على رسول الله ﷺ.

وقال أبو عبدالله وزير المهدي:

«قال لي المهدي: ألا ترى إلى ما يقول لي هذا، يعني مقاتلاً. قال: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس»[1].

وقال النسائي:

«الكذابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ أربعة: ابن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشّام»[2].

وقال عنه العسقلاني:

«مقاتل بن سليمان: كذبوه، وهجروه، ورمي بالتجسيم»[3].

ذلك على نحو الإجمال حال عكرمة ومقاتل، ولا أخالني بحاجة إلى أن أقف أكثر من هذا المقدار عن هذين الرجلين وروايتهما، وتفسيرهما للآية الكريمة، فلنعرض عنهما، ونتعرّض لغيرهما من

---

١ ـ المصدر السابق.

٢ ـ وفيات الأعيان ٤: ٣٤٢.

٣ ـ تقريب التهذيب للعسقلاني ٢: ٢٧٢.

الروايات.

٢. رواية ابن عباس:

والرواية الأخرى يرويها الواحدي في أسباب النزول:

«عن أبي القاسم عبدالرحمن بن محمد السراج قال: أخبرنا محمد بن يعقوب قال: أخبرنا الحسن بن عليّ بن عفّان قال: أخبرنا أبو يحيى الحماني، عن صالح بن موسى القرشي عن خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: أنزلت هذه الآية في نساء النبيّ صلى الله عليه وآله ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾[1].

وهذه الرواية فيها أكثر من آفة في سندها: فبعض رواتها مجهولون، لا ذكر لهم في كتب الرجال والجرح والتعديل، وبعضهم مذكورون بالضعف ومتّهمون بالكذب.

فان أبا يحيى الحماني، وهو عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني مرمي بالارجاء والخطأ[2]. وقيل هو من دعاة المرجئة[3]. وقال النسائي:

١ ـ أسباب النزول للواحدي: ٢٣٩.

٢ ـ تقريب التهذيب ١: ٤٦٩.

٣ ـ الكاشف للذهبي ٢: ١٥٢.

ليس بقوي[1]. وقال ابن سعد وأحمد: كان ضعيفاً. وقال المجلي: كوفي ضعيف الحديث مرجي. وقال ابن معين: كان ثقة، ولكنه ضعيف العقل[2].

وأما الخصيف الذي يروي الرواية عن سعيد بن جبير، فقد ضعفه أحمد. وقال ابن حنبل عنه: ليس بحجة، ولا قوي في الحديث. وقال أبو حاتم صالح: يخلط، وتكلّم في سوء حفظه، وقال ابن المديني: كان يحيى بن سعيد يضعفه. وقال أبو طالب: سئل أحمد عن عتاب بن بشير فقال: أرجو أن لا يكون به بأس، روى أحاديث نافرة منكرة، وما أرى إلاّ أنها من قبل خصيف. وقال ابن معين: أنا كنا نتجنب حديثه، وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: تركه جماعة من أئمتنا.. الخ[3]. وقال عنه الذهبي: خصيف بن عبدالرحمن، مولى بني أميّة، صدوق سيئ الحفظ، ضعفه أحمد[4].

١ ـ تهذيب التهذيب ٦: ١٢٠.

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ تهذيب التهذيب ٣: ١٤٣ ـ ١٤٤.

٤ ـ الكاشف ١: ٢٨٠.

ولا نريد أن نطيل أكثر من هذا في مناقشة سند هذا الحديث، وفي رأينا أنّ بعض هذا الجهل والضعف الذي يكتنف سند هذا الحديث يكفي للإعراض عنه.

ومن عجب أن تنتهي هذه الرواية الضعيفة إلى ابن عباس، وقد روي عنه بأسانيد قوية صحيحة صريحة، وفي كتب معتبرة من كتب الحديث، نزول الآية الكريمة في الخمسة الطيبة: رسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام فقط، واختصاصها بهم دون غيرهم، فيعرض الواحدي عن تلك الروايات الصريحة الصحيحة، ويذكر هذه الرواية الضعيفة!.

الآل والأهل في اللغة والحديث:

يظهر من مراجعة اللغة والحديث أن كلمة (الأهل) و(الآل) لا تطلق على الزوجة إلاّ بقرينة تدل عليه، فإذا خلا الكلام من أي قرينة، فانه يدل على أهله الذين يتّصل إليهم بنسب قريب.

يقول ابن المنظور في دلالة كلمة (الآل) و(الأهل) على الزوجة:

«وهذا معنى يحتمله اللّسان، ولكنّه معنى كلام لا يعرف إلاّ أن يكون له سبب كلام يدل عليه، وذلك أن يقال للرجل: تزوجت، فيقول:

ما تأهّلت، فيعرف بأول الكلام إنّه أراد ما تزوّجت، أو يقول الرجل: أجنبت من أهلي، فيعرف أن الجنابة إنّما تكون من الزوجة، فأمّا أن يبدأ الرجل فيقول: أهلي ببلد كذا، فأنا أزور أهلي. وأنا كريم الأهل، فإنّما يذهب الناس في هذا إلى أهل البيت»[1].

خلاصته أنّ كلمة (الآل) و(الأهل) تدلاّن على أقرباء الإنسان من نسبه، فإذا اقترن الكلام بقرينة أمكن أن تدل الكلمة على الزوجة، كما يقول الرجل: أجنبت من أهلي. وبذلك يظهر أنّ إطلاق الآل على الزوجة ليس من الإطلاق الحقيقي، وإنّما هو من المجاز الذي يحتاج إلى القرينة في انصرافه عن معناه الحقيقي.

وقال ابن الأثير:

«قد اختلف في آل النبيّ ﷺ فالأكثر على انهم أهل بيته. قال الشافعي(رض): دلّ هذا الحديث (لا يحلّ الصدقة لمحمد وآل محمد) أنّ آل محمد هم الذين حرمت عليهم الصّدقة وعوّضوا منها الخمس، وهم صلبه من بني هاشم وبني المطّلب»[2].

١ ـ لسان العرب ١١: ٣٨.
٢ ـ النهاية لابن الأثير ١: ٨١.

وبهذا المعنى روى مسلم في الصحيح عن يزيد بن حيان، قال:

«انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلمّا جلسنا إليه، قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله ﷺ، وسمعت حديثه، وغزوت معه، وصلّيت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حدّثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله ﷺ. قال: يا بن أخي، والله لقد كبرت سني، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله ﷺ، فما حدّثتكم فاقبلوا، وما لا، فلا تكلّفونيه، ثم قال: قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يدعى خمّا بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ، وذكر، ثم قال: أما بعد أيها الناس، فإنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي، فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين أوّلهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به، فحثّ على كتاب الله، ورغبّ فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي.

فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد، أليس نساؤه من أهل بيته. قال: نساؤه من أهل بيته، ولكنّ أهل بيته من حرّم الصدقة بعده».

وفي حديث آخر من مثل ما تقدّم في الثقلين، رواه مسلم عن زيد بن أرقم في آخره:

«فقلنا: من أهل بيته، نساؤه؟ قال: لا، وأيم الله إنّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر،ثم يطلّقها، فترجع إلى أبيها وقومها، أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده»[1].

وإنّما نقلنا ما تقدّم من اللغة والحديث لنبيّن أنّ الآل والأهل لا تشمل الزوجات إلاّ بنحو من التجوّز، فإذا أطلقت هذه الكلمة من غير قيد أو قرينة، فإنّها لا تدل إلاّ على أقارب الإنسان بالنسب، فقط.

وأمّا (أهل البيت) الذين أذهب الله عنهم الرجس في صريح آية من القرآن الكريم فهم الخمسة الطاهرة لا غيرهم من سائر أقرباء النبيّ وآله وزوجاته، والقول الفصل في ذلك ما تقدّم وما يأتي في هذه الرسالة الشريفة من أحاديث صريحة وصحيحة عن رسول الله ﷺ.

سياق الآية الكريمة في سورة الأحزاب:

وأما مسألة السياق، وموقع آية التطهير في سورة الأحزاب المباركة من الآيات المتعلقة بأمّهات المؤمنين، والتمسّك به على دخول نساء النبي ﷺ في آية التطهير، فهو ـ كما يقول الإمام شرف الدين[2] ـ من

١ ـ الجامع الصحيح لمسلم بن الحجّاج ٧: ١٢٢ ـ ١٢٣. وروى الحديثين ابن كثير في التفسير ٣: ٤٨٦.
٢ ـ الكلمة الغرّاء في تفضيل الزهراء عليها السلام: ٢١٣.

الاجتهاد في مقابل النص، الذي لا يحلّ لأحد ولا يجوز.

فلا يتجاوز التمسّك بالسياق من أن يكون اجتهاداً واستحساناً نابعاً من وحدة سياق الكلام، وهو أمر لا يمكن التمسّك به في قبال النصوص الصحيحة والمتواترة التي تخصّص الآية الكريمة بالخمسة الطاهرة، رسول الله ﷺ وعلي والزهراء والحسن والحسين عليهم السلام.

فإنّ القرآن الكريم لم يترتّب في الجمع على حسب ترتيبه في النزول بإجماع المسلمين كافة، وعلى هذا فالسياق لا يكافئ الأدلة الصحيحة عند تعارضهما لعدم الوثوق حينئذ بنزول الآية في ذلك السياق، ولذا كان الواجب في مقامنا هذا ترك فحوى السياق لو سلم ظهوره بما زعموا والاستسلام لحكم ما سمعت بعضه من الأدلّة القاطعة والحجج الساطعة[1].

على أن اختلاف الضمائر في هذه الآية الكريمة عما قبلها وبعدها من الآيات يزلزل وحدة السياق عن الأساس.

ولكي نيسّر لك الأمر نتلو عليك آية التطهير وما قبلها وما بعدها فانظر فيها وأمعن النظر في اختلاف الضمائر فيها عمّا قبلها وبعدها من

١ ـ المصدر السابق.

حيث التذكير والتأنيث،

قال عزّ من قائل: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا * وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا * وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾[1].

أرأيت إلى اختلاف آية التطهير المباركة عمّا قبلها وبعدها من الآيات الكريمة، واختلافها الظّاهر في الضمائر.

فهل تبقى وحدة في السياق، حتى يكون السياق معارضاً للأدلّة القاطعة باختصاص التطهير بالخمسة الطاهرة، فضلاً عن إنّه من الاجتهاد في قبال النص.

على أنّ آية التطهير الكريمة، وحدها، كافية لتحديد أهل البيت، الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهّرهم تطهيراً.

فإنّ الآية الكريمة، بحكم ما تقدّم من حديث في تفسير فقراتها

١ ـ الأحزاب: ٣٢ ـ ٣٤.

صريحة في تنزيه أهل البيت من كل رجس وتطهيرهم، عن كل إثم، في كل صغيرة أو كبيرة، وذلك معنى العصمة في السلوك.

والآية الكريمة صريحة في إثبات العصمة لأهل البيت، وبعد إثبات هذه الحقيقة لا نتوقف كثيراً في معرفة المقصود بأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

فنأخذ بكل من يحتمل دخوله في أهل البيت من زوجات رسول الله ﷺ، وآل عليّ، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس وغيرهم:

ثم نتساءل عن أمرين اثنين:

١ ـ من كان يدّعي من هؤلاء الآل العصمة من كلّ رجس وذنب؟

٢ ـ وإذا اتفق الادعاء من بعضهم، فهل يصدّق عمله دعواه أم لا؟

وهذا التساؤل محك دقيق في تحديد وتشخيص المعنيين بالتطهير والعصمة في الآية الكريمة.

وعند مراجعة الفئات المحتمل دخولها في (أهل البيت) في الآية الكريمة، نرى انّ هذا الشرط لم يتوفّر في غير هؤلاء الخمسة في أحد مّمن عاصر نزول الآية الكريمة من آل رسول الله ﷺ وزوجاته.

فلم يكن في زوجات رسول الله ﷺ، وآل عقيل، وآل عباس، وآل جعفر وغيرهم ممّن ينتمون إلى رسول الله ﷺ بنسب أو سبب من

يدّعي العصمة، وإن الله قد أذهب عنه كل رجس وطهّره تطهيراً.

وقد ظهرت من بعضهم مخالفات ومعاصي لا تتّفق مع التقوى، فضلاً عن العصمة والنزاهة عن كلّ رجس.

ولا يبقى غير الخمسة الطاهرة: رسول الله ﷺ وعلي والزهراء والحسن والحسين عليهم السلام، وهم داخلون في آية التطهير بالتأكيد، وباتّفاق الروايات تقريباً.

وينطبق عليهم الشرطان السابقان:

فقد كانت دعوى العصمة معروفة من أئمة أهل البيت عليهم السلام منهم، ومع ذلك لم يحص أحد مفارقة أو خلافاً في المراحل المختلفة من حياتهم رغم أنّهم كانوا يعيشون فيما بين الناس، ويسلكون مسالك الناس في الحياة والمعاش، ويقيمون مع الناس، ما يقيم الناس بعضهم مع بعض من علاقات اجتماعية، وكانت أعمالهم ومواقفهم تحت الأضواء دائماً، وبمرأى ومسمع من الناس.

ولو كانت تصدر عنهم مخالفة أو مفارقة في كلام أو عمل أو موقف، لنقل إلينا، فيما نقل التاريخ من سلوكهم وكلماتهم.

فينحصر أهل البيت الذين أذهب عنهم الرجس في عصر نزول الآية الكريمة إذن في الخمسة الطاهرة.

ويتلخّص مما تقدّم النقاط التالية: ـ

١ ـ لاشك في شمول الآية الكريمة للخمسة الطاهرة عليهم السلام، بموجب كل الروايات المنقولة، عدا ما يروى عن عكرمة، وقد عرفنا حاله وحال روايته، فيكون شمول الآية الكريمة لهم إذن موضع الاتفاق على كل تقدير، على تقدير الاستناد على الروايات، وعلى تقدير الاستناد على إطلاق كلمة (أهل البيت) في الآية الكريمة.

وأمّا زوجات النبيّ صلى الله عليه وآله وسائر ذويه، فلا تشملهم الآية الكريمة إلاّ بناء على الاستناد على إطلاق كلمة أهل البيت.

والاستناد على إطلاق كلمة أهل البيت لا يزيد على أن يكون من الاجتهاد، وهو أمر مقبول، إلاّ أنّ هذا الاجتهاد يسقط في قبال النصوص الواردة في حصر أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس في الخمسة الطاهرة فحسب، وبذلك لا يبقى لهذا الإطلاق والاجتهاد محل في البحث.

٢ ـ ومع غض النظر عن النصوص والأحاديث الواردة، فان الآية الكريمة تشمل بإطلاقها الخمسة الطاهرة، وأمهات المؤمنين وسائر أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله على نحو سواء، إلاّ أنّ الآية الكريمة تنفي عنهم الرجس أيضاً نفياً قاطعاً، وتثبت لهم العصمة من كل رجس وذنب

بموجب ما تقدّم من تحليل في هذا البحث. وهو خير محك لاختبار صحة التمسّك بإطلاق الآية الكريمة، فيخرج من نطاق هذه الآية، رأساً، من كان لا يدّعي مثل هذه العصمة المطلقة، أو كان سلوكه وعمله ينفي هذه العصمة. من آل عباس وجعفر وعقيل وغيرهم من زوجات رسول الله صلى الله عليه وآله.

٣ ـ وبمراجعة تاريخ أمهات المؤمنين وسائر ذوي رسول الله صلى الله عليه وآله من غير الخمسة الطاهرة الذين سمّيناهم، نرى أنّ هذا الشرط غير متحقق فيهم قطعاً، فلم يعهد منهم مثل هذا الادعاء أبداً.

ثم لا تخلو حياتهم بعد ذلك من مفارقات كبيرة أو صغيرة، ممّا ينفي قطعاً احتمال دخولهم في أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

٤ ـ وأمّا الخمسة الطاهرة عليهم السلام، فانهم لم يخفوا دعوى العصمة، ولا يجد الإنسان مشقّة كبيرة أن يستظهر ادّعاء العصمة المطلقة من خلال كلامهم.

ثم لم يصدر عنهم مطلقاً، ما ينافي هذا الادعاء على امتداد حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية ومواقفهم رغم أنّهم عليهم السلام مروا بظروف سياسية واجتماعية دقيقة، وتعرضوا لكثير من التحدي والظلم والخصومات

السياسية، وكانت الدواعي متوفرة في تسجيل المفارقات والخلافات عليهم لو أنّهم كانوا يرتكبون شيئاً منها في حياتهم.

وبذلك فإنّ الآية الكريمة، بنفسها، وبغض النظر عن الأحاديث المتواترة الواردة في تفسيرها تكفي في تحديد وتعيين أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾

وهذه الكلمة، بعد قوله تعالى: ليذهب عنكم الرجس، إمعان في التنزيه والتطهير والعصمة لأهل البيتعليهم السلام.

فكأنّما الآية الكريمة تشير إلى أنّ الله تعالى بعد أن أذهب عنهم الرجس، فخلت نفوسهم وصدورهم من أي رجس وذنب، طهّر الله قلوبهم وصدورهم، بعد ذلك من آثار الرجس أيضاً، فلم يبق في نفوسهم رجس أو أثر لرجس، يأتي من البيئة أو التاريخ مهما كان ضعيفاً أو قليلاً.

وهذا غاية ما يمكن أن يوصف به مقام العصمة والنزاهة والسمو الروحي في ولي من أولياء الله، ممّن اختارهم الله واجتباهم لرسالته ودعوته وللإمامة في خلقه،

فالآية الكريمة واضحة الدلالة على العصمة، لو أننا تعاملنا معها بما نتعامل مع أي كلام عربي مبين، فضلاً عن أنّه أفضل الكلام وأبينه وأمتنه.

والآية الكريمة كما هي واضحة في معنى العصمة، واضحة أيضاً في تحديد أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

نتائج البحث عن آية التطهير

التنزيه من الكذب:

وأهم ما نستنتجه من البحث في آية التطهير أنّ هؤلاء الخمسة من أهل البيت (عليهم السلام) صادقون، يجب تصديقهم فيما يقولون ولا يجوز تكذيبهم فيما يقولون.

فإنّ الكذب من أفحش الرجس الذي نزّههم الله تعالى عنه، والصدق من أول معاني طهارة النفس التي حباهم الله تعالى بها.

فإذا صحّ عنهم قول أو رواية فإنّهم لاشك صادقون، لا يجوز أن نسند الكذب إليهم، ولا يجوز أن نشك في صدق كلامهم أو روايتهم، فإنّ تكذيبهم في قول أو رواية تكذيب لآية محكمة من كتاب الله نزلت في تنزيههم من كل رجس، وتطهيرهم من كل ذنب وريب.

وإذا عرفنا أنّ آهل البيت (عليهم السلام) صادقون فيما يقولون ويدّعون، لا يكذبون، وقد نزّههم الله تعالى عن رجس الكذب... إذا عرفنا ذلك نسجّل هنا ثلاث نقاط، كان يجاهر بها أهل البيت (عليهم السلام) ويدعونها، ويلزمنا الإيمان والالتزام بها، لانهم كانوا يرون أنَّ هذه النقاط الثلاثة قد انيطت بهم من عند رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وبأمر من الله تعالى. وهذه

الثلاثة هي:

١ـ خلافة أميرالمؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله).

٢ـ استمرار الإمامة والخلافة في أهل البيت (عليهم السلام) إلى اثنى عشر إماماً من آل علي (عليه السلام) وذرية الحسين (عليه السلام).. هم أوصياء رسول الله (صلى الله عليه وآله) عدد نقباء بني إسرائيل.

٣ـ حجيّة حديث أهل البيت (عليهم السلام) في الفقه والعقائد.

وفيما يأتي نستعرض هذه النقاط بإيجاز:

١ـ خلافة أمير المؤمنين وإمامته بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله):

وهو أمر لا يشك فيه من استعرض طرفاً من سيرة أبي الحسن علي بن أبي طالب (عليه السلام). فقد كان يرى أنّه هو صاحب الحق في إمامة الأُمة وخلافة رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعد وفاته (صلى الله عليه وآله)، وقد علم الكل برأي الإمام (عليه السلام) في حقه في الأمر، والإطالة فيه إطالة في الواضحات.

وإنّما لم يسلك (عليه السلام) مسلك المعارضة في حياته مع الخلفاء الذين تولّوا الأمر بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) واحداً بعد آخر، ودافع عنهم، ونصحهم، وبذل أقصى ما يمكن من جهد في نصيحتهم والدفاع عنهم وحفظ

شؤونهم، إيماناً منه (عليه السلام) بأنّ مصلحة الإسلام الكبرى في وحدة صف المسلمين ووحدة موقفهم وكلمتهم فوق أي اعتبار آخر. ولا يجوز التفريط في هذا الأمر لأحد من المسلمين.

ولذلك كلّه زجر أبا سفيان عندما عرض عليه أن يبايعه، بعد رسول الله ﷺ، ويملأ الدار خيلاً ورجلاً، وردّ العباس عمّ رسول الله ﷺ عندما عرض عليه البيعة فقال: امدد يدك أبايعك فيقول الناس عمّ رسول الله بايع ابن عمّ رسول الله، ردّ أولئك جميعاً إيثاراً لوحدة صف المسلمين وحفظاً لحرمة كيان الدولة الإسلامية وبعد أن واجه الأمر الواقع.

واسمعه (عليه السلام) في خطبته الشقشقية يروي هذه القصة بنبرة حزينة، في شقشقة هدرت ثم قرت:

«أما والله لقد تقمّصها فلان، وإنّه ليعلم أن محلّي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عنّي السيل ولا يرقي إلى الطير، فسدلت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتأي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتى يلقى ربّه فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجاً، أرى تراثي نهباً... إلخ»[1].

١ ـ الخطبة الشقشقية في نهج البلاغة بشرح الشيخ محمد عبده ١: ٢٥.

خلافة علي (عليه السلام) في روايات أهل البيت (عليهم السلام)

وقد تواتر النقل عنه (عليه السلام) أنّ رسول الله ﷺ قد عيّنه من بعده خليفة له ﷺ، وإماماً على المسلمين وإليك بعضاً من هذه الروايات.

١ ـ أخرج الصدوق في إكمال الدين بالإسناد إلى الأصبغ بن نباته قال: خرج علينا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ذات يوم ويده في يد ابنه الحسن، وهو يقول: خرج علينا رسول الله ﷺ ويده في يدي هكذا وهو يقول: خير الخلق بعدي وسيّدهم أخي هذا، وهو إمام كلّ مسلم وأمير كلّ مؤمن بعد وفاتي.

٢ ـ وأخرج الصدوق في الإكمال أيضاً بسنده إلى الإمام الرضا عن آبائه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ قال: من أحبّ أن يتمسّك بديني، ويركب سفينة النجاة بعدي، فليقتد بعلي بن أبي طالب، فإنّه وصيّي وخليفتي على أمّتي.

٣ ـ وأخرج الصدوق في الإكمال في حديث طويل ذكر فيه اجتماع أكثر من مئتي رجل من المهاجرين والأنصار في المسجد على عهد عثمان، يتذاكرون العلم والفقه، وإنّهم تفاخروا بينهم، وعلي ساكت، فقالوا له: يا أبا الحسن ما يمنعك أن تتكلّم، فذكّرهم بقول

رسول الله ﷺ: «علي أخي ووزيري ووارثي ووصيي وخليفتي في أمتي، وولي كل مؤمن بعدي» فأقرّوا له بذلك.

٤ ـ وأخرج الصدوق بسنده إلى علي عليه السلام في حديث طويل قال فيه رسول الله ﷺ: إنّ علياً أمير المؤمنين بولاية من الله عزّوجلّ، عقدها فوق عرشه، وأشهد على ذلك ملائكته، وإنّه لإمام المسلمين.

٥ ـ وأخرج الصدوق في أماليه بسنده إلى أميرالمؤمنين قال:

«خطبنا رسول الله ﷺ ذات يوم، فقال: أيّها الناس قد أقبل شهر رمضان، ثم ساق الحديث في فضل شهر رمضان. قال علي: فقلت يا رسول الله، ما أفضل الأعمال في هذا الشهر. قال: الورع عن محارم الله، ثم بكى، فقلت: ما يبكيك، فقال: يا عليّ أبكي لما يستحل منك في هذا الشهر، إلى أن قال: يا علي أنت وصيّي وأبو ولدي، وخليفتي على أمّتي في حياتي وبعد موتي، أمرك أمري، ونهيك نهيي».

٦ ـ وأخرج الصدوق في أماليه أيضاً عن عليّ عليه السلام قال:

«قال رسول الله ﷺ يا علي أنت أخي وأنا أخوك، أنا المصطفى للنبوة، وأنت المجتبى للإمامة، أنا صاحب التنزيل، وأنت صاحب التأويل، وأنت أبو هذه الأمة. يا علي: أنت وصيي وخليفتي ووزيري ووارثي وأبو ولدي».

٧ ـ أخرج الشيخ في أماليه بالإسناد إلى علي عليه السلام أنه قال على منبر الكوفة: «أيّها الناس أنّه كان لي من رسول الله عشر خصال هن أحب إلي ممّا طلعت عليه الشمس:

قال لي: يا علي أنت أخي في الدنيا والآخرة، وأنت أقرب الخلائق إلي يوم القيامة، ومنزلك في الجنة مواجه منزلي، وأنت الوارث لي، وأنت الوصي من بعدي في عدتي وأسرتي، وأنت الحافظ لي من أهلي عند غيبتي، وأنت الإمام لأمتي، وأنت القائم بالقسط في رعيتي، وأنت وليي ووليي ولي الله، وعدوك عدوي، وعدوّي عدوّ الله».

٨ ـ أخرج الصدوق في كتاب النصوص على الأئمة باسناده إلى الحسن بن عليّ، قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي: أنت وارث علمي ومعدن حكمي، والإمام من بعدي».

٩ ـ وأخرج الصدوق في كتاب النصوص على الأئمة أيضاً بسنده إلى علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنت الوصي على الأموات من أهل بيتي، والخليفة على الأحياء من أمتي».

١٠ ـ وأخرج الصدوق في أماليه بسنده إلى الإمام الرضا عن آبائه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، قال: «علي منّي وأنا من علي. قاتل الله من

قاتل عليّاً، علي إمام الخليقة بعدي»[1].

وكيفما يكون الأمر والنقاش، فإنّ من الواضح أنّ أهل البيت الطاهرين عليهم السلام، كانوا يرون أنّ أمر الإمامة والخلافة بعد رسول الله ﷺ، إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بأمر من رسول الله ﷺ. وإن شككنا في صحة إسناد جملة من هذه الروايات، فلا يمكن التشكيك في صحّة اسناد عامة الروايات المنقولة عنهم عليهم السلام بالتواتر، عن طرق السنة والشيعة في أنّ رسول الله ﷺ قد أسند أمر الإمامة من بعده إلى علي عليه السلام. وحسبك في ذلك حديث الغدير الشهير الذي صححه المحدّثون من الفريقين.

وقد كانت دعوى الإمامة معروفة من أهل البيت عليهم السلام عند عامة المسلمين، والشيعة لم يبتدعوا في ذلك رأياً أو مذهباً جديداً، وإنّما يذهبون في ذلك مذهب آل البيت وهو شيء معروف عن آل البيت وشيعتهم قديماً وحديثاً.

* * *

١ ـ نقلنا هذه الروايات عن كتاب المراجعات للإمام شرف الدين رحمه الله.

٢. إستمرار الخلافة والإمامة في أهل البيت عليهم السلام بعد عليّ عليه السلام :

وقد ورد تسلسل أسماء أوصياء رسول الله ﷺ وخلفائه من بعد الإمام علي عليه السلام، إماماً بعد إمام، في أحاديث أهل البيت عليهم السلام إلى اثني عشر إماماً، عدد نقباء بني إسرائيل، آخرهم المهدي من آل محمد ﷺ الذي يملأ الله تعالى به الأرض قسطاً وعدلا... قد وردت أسماؤهم في أحاديث أهل البيت عليهم السلام، إجمالا وتفصيلا، وتلويحاً وتصريحاً، وجملة من هذه الأحاديث صحيحة من حيث السند، وهي عموماً بالغة حدّ التواتر، لا سبيل إلى إنكارها والتشكيك فيها.

وفيما يأتي نماذج من هذه الأحاديث:

١ ـ أخرج الصدوق في إكمال الدين بإسناده عن عليّ عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: الأئمة بعدي إثني عشر: أوّلهم أنت يا علي، وآخرهم القائم الذي فتح الله عزّوجلّ على يديه مشارق الأرض ومغاربها».

٢ ـ وأخرج الصدوق في كتاب النصوص على الأئمة، بسنده إلى الحسين بن علي عليهما السلام، قال: «لما أنزل الله تعالى: ﴿**وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللّهِ**﴾ سألت رسول الله ﷺ عن تأويلها، فقال:

أنتم أولو الأرحام، فإذا مت فأبوك عليّ أولى بمكاني، فإذا مضى أبوك فأخوك الحسن أولى به، فإذا مضى الحسن فأنت أولى به).

٣ ـ وأخرج الصدوق في الإكمال بالاسناد إلى الإمام الصادق عن آبائه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ قال:

«إنّ الله عزّ وجلّ اختارني من جميع الأنبياء، واختار منّي علياً وفضّله على جميع الأوصياء، واختار من عليّ الحسن والحسين، واختار من الحسين الأوصياء من ولده، ينفون عن الدين تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الضالّين».

٤ ـ وأخرج الصدوق في الإكمال أيضاً بسنده إلى الإمام الرضا (عليه السلام) عن أبيه عن آبائه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ من حديث قال فيه:

«أنا وعلي أبوا هذا الأمة، من عرفنا فقد عرف الله، ومن أنكرنا فقد أنكر الله عزّ وجلّ، ومن علي سبطا أمتي، وسيّدا شباب أهل الجنّة، الحسن والحسين، ومن ولد الحسين تسعة طاعتهم طاعتي، ومعصيتهم معصيتي، تاسعهم قائمهم ومهديهم».

٥ ـ وأخرج الصدوق أيضاً بسنده إلى الإمام الصادق عن أبيه عن جدّه قال: «قال رسول الله ﷺ: الأئمة بعدي اثنا عشر أوّلهم علي،

وآخرهم القائم، هم خلفائي وأوصيائي»[1].

والروايات بهذا المعنى كثيرة من أهل البيت في تعيين وتشخيص الإثني عشر إماماً الذين يتولّون الإمامة من بعد رسول الله ﷺ واحداً بعد الآخر، والذين يُعَدّونَ امتداداً لأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

وقد أورد ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني في الكافي مجموعة من الروايات التي تنص على إمامة كل واحد من أئمة أهل البيت (عليهم السلام) واحداً بعد الآخر من لدن أهل البيت أنفسهم[2].

روى الحرّ العاملي، صاحب الوسائل، رحمه الله، في الجزء الثاني من كتابه (إثبات الهداة) تسعمائة وسبعة وعشرين (٩٢٧) نصاً لإثبات إمامة الأئمة الاثني عشر من أهل البيت (عليهم السلام)، في الكثير منها تصريح بعدد الإثني عشر، وبأسماء الأئمة عن أهل البيت (عليهم السلام)، وجملة من طرق هذه الروايات صحيحة، بلا إشكال، وهي بالغة حد التواتر قطعاً.

منها ٩٥ رواية أخرجها ثقة الإسلام الكليني في (الكافي).

---

١ ـ نقلنا هذه الأحاديث عن كتاب المراجعات للإمام شرف الدين (رحمه الله).

٢ ـ الكافي ١: ٢٩٢ ـ ٣٢٩، كتاب الحجّة.

و٥٣ رواية أخرجها الصدوق في (عيون الأخبار).

و٢٢ رواية أخرجها الصدوق في (معاني الأخبار).

و٩٢ رواية أخرجها الصدوق في (إكمال الدين).

و٢٢ رواية أخرجها الصدوق في (الامالي).

و١٨ رواية أخرجها الشيخ أبو جعفر الطوسي في (الغيبة).

و١١ رواية أخرجها الشيخ أبو جعفر الطوسي في (مصباح المتهجد).

ولا يمكن التشكيك في هذه المجاميع من الروايات الكثيرة التي وردت بصورة مسلسلة في تعيين الإمام من أهل البيت في كل عصر، فقد وردت هذه الروايات بصورة متواترة، وجملة منها بأسانيد صحيحة وحسنة، على أنّ تواترها يغنينا عن البحث في أسانيدها.

وإذا آمنّا بطهارة الخمسة من أهل البيت من كل رجس وعصمتهم من كل ذنب وريب، فلابدّ لنا أن نعترف بإمامة جميع الإثني عشر إماماً الذين ورد التصريح بأسمائهم في هذه الروايات بالتسلسل، وعصمتهم، واستمرار العصمة والإمامة فيهم إلى الإمام المهدي القائم من آل محمد ﷺ.

ولا ينافي امتداد العصمة والإمامة في أهل البيت ما تقدّم من

الروايات في أنّها نزلت في الخمسة الطاهرة فحسب، فإن هذه الروايات لا تزيد على حصر أهل البيت الذين كانوا موجودين حين نزول الآية الكريمة ونعرف عصمة سائر الأئمة وإمامتهم بالأحاديث الصحيحة الواردة عن هؤلاء الخمسة وإمامة وعصمة اللاحق منهم بإمامة وعصمة السابق منهم.

الإثنا عشر خليفة في الأحاديث النبوية:

وقد وردت إشارات إلى هذا المعنى في الأحاديث النبوية الواردة عن طرق السنة أيضاً، منها ما رواه البخاري في الصحيح عن جابر بن سمرة قال: «سمعت النبيّ ﷺ يقول: يكون إثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي إنّه قال كلّهم من قريش»[١].

ومنها ما رواه مسلم في الصحيح عن رسول الله ﷺ:

«لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم إثنا عشر خليفة كلّهم من قريش»[٢].

ومنها ما رواه أحمد في المسند عن مسروق قال:

١ـ صحيح البخاري ٩: ٨١.

٢ـ صحيح مسلم ٦: ٤.

«كنّا جلوساً عند عبدالله بن مسعود، وهو يقرّئنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبدالرحمن، قال سألتم رسول الله ﷺ كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبدالله: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله ﷺ، فقال: إثني عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل»[1].

وروى نظير هذه الأحاديث مع اختلاف في المضمون كل من أبي داود والبزّاز والطبراني بطرق مختلفة[2]. وليس لهذه الأحاديث من توجيه غير الحمل على الأئمة الإثني عشر من أهل البيت الذين وردت أسماؤهم في روايات أهل البيت. وليس في التاريخ الإسلامي إثنا عشر إماماً من قريش غير الأئمة الإثني عشر من أهل البيت عليهم السلام.

ولقد شط ناس من العلماء في توجيه وحمل هذه الروايات، وتكلّفوا لها وجوهاً، فيها كثير من الضعف، وقليل من الصواب.

يقول الشيخ محمود أبو ريّة:

(بعد أن أورد - السيوطي - ما قاله العلماء في هذه الأحاديث

١ ـ مسند أحمد بن حنبل.

٢ ـ الأصول العامة للفقه المقارن: ١٧٨.

المشكلة، خرج برأي غريب نورده هنا تفكهة للقراء، وهو: (وعلى هذا فقد وجد من الإثني عشر: الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبدالعزيز، هؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العباسيين لأنّه فيهم كعمر بن العزيز في بني أُمية، وكذلك لما أُوتيه من العدل، وبقي الاثنان، المنتظران أحدهما المهدي لأنّه من أهل بيت محمد) ولم يبيّن المنتظر الثاني، ورحم الله من قال في السيوطي إنّه حاطب ليل)[1].

ولئن شطّ السيوطي وغيره في توجيه هذه الروايات النبوية، فقد اهتدى في توجيهها نفر غير قليل من علماء السنة، كسبط ابن الجوزي الذي ألّف (تذكرة الخواص) في أحوال الأئمة الإثني عشر من آل البيت، وابن الصبّاغ المالكي الذي ألّف (الفصول المهمة) في حياتهم، وابن طولون الذي ألّف كتاب (الأئمة الإثني عشر) وغيرهم.

ومهما يكن من أمر، فإنّ التسليم بدلالة آية التطهير في عصمة الخمسة من آل البيت من الرجس والريب يؤدّي بنا بصورة منطقيّة إلى القول بإمامة وعصمة الأئمة الإثني عشر عليهم السلام كلّهم ونزاهتم من كل رجس وريب.

١ ـ أضواء على السنة المحمدية: ٢١٢.

٣. حجيّة أحاديث أهل البيت عليهم السلام:

وهذه واحدة من اعظم النتائج المترتبة على آية التطهير، وسوف نفصّل الكلام في هذه النقطة بقدر ما تسعها هذه الرسالة الموجزة.

لابد للمسلمين من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من إمامة سياسية هي خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، ولابدّ لهم من مرجعية دينيّة (الإمامة في الفقه) يرجع إليها المسلمون في معرفة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وأحكام الله وحدوده، وهما من أعظم المسائل التي يواجهها المسلمون بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في أمور دينهم. وقد تواترت الرواية عن أهل البيت عليهم السلام: أن رسول الله صلى الله عليه وآله أناط إليهم بيان سنته، وجعلهم مرجعاً للمسلمين في بيان حدود الله وشرائع دينه، وجعل حديثهم حجّة على المسلمين. وليس شأنهم في ذلك شأن سائر المجتهدين، يعطون الحكم عن رأي واجتهاد، إِنّما هو حديث رسول الله عليهم السلام، وبيّنات علمه، وميراث النبوّة، ورثوها عن رسول الله عليهم السلام كابراً من كابر، وخلفاً من سلف، يبينونها للمسلمين، وليس للمسلمين في ذلك إلاّ إِتّباع حديثهم في الحلال والحرام.

وهذا المعنى وارد بصراحة في حديث الثقلين الذي نقلناه متواتراً وصحّح كثيراً من أسانيده أئمة الحديث من الفريقين: «إني تارك فيكم

خليفتين: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»[١].

وهذا الحديث صريح في استمرار إمامة أهل البيت عليهم السلام الذين جعلهم الله أئمة على عباده وأدلّة على صراطه إلى يوم القيامة (حتى يردا علي الحوض) باستمرار الثقل الأول وهو القرآن الكريم.

يقول ابن حجر الهيثمي:

«وفي أحاديث الحث على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهّل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض، كما يأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي»[٢].

وفيما يلي نشرح هذه الحقيقة ضمن مجموعة من النقاط التي تعبّر عن أسس مذهب أهل البيت عليهم السلام.

* * *

١ ـ راجع رسالة حديث الثقلين.

٢ ـ الصواعق المحرقة: ١٤٩.

مذهب أهل البيت(عليهم السلام)

١ ـ أهل البيت صادقون منزّهون عن الكذب:

وهي أدنى مراتب العصمة في حياتهم، كما أنّ الكذب من أفحش الرجس الذي نزّههم الله تعالى عنه، ولا يجوز لمسلم أن يشك في صدق حديثهم وروايتهم، وقد أذهب الله عنهم الرجس، وطهّرهم تطهيراً، والكذب من أفحش الرجس الذي برّأهم الله عنه.

وإلى حدّ ما يتطابق الفريقان السنة والشيعة في هذه الحقيقة، فلم أصادف فيما قرأت من كتب الجرح والتعديل والرجال من كتب أئمة السنة من لا ينزّه ساحة الأئمة الاثني عشر(عليهم السلام) من كل رجس وكذب وريب.

٢ ـ أهل البيت يروون حديث رسول الله(صلى الله عليه وآله):

وليس شأنهم(عليهم السلام) شأن سائر المجتهدين وأئمة المذاهب الإسلامية في الاعتماد على الرأي والاجتهاد في دين الله، ولا يصحّ تسميتهم بالمجتهدين وأصحاب الرأي، والمجتهد قد يصيب وقد يخطئ، والحالات التي يخطئ فيها لا تقل عن الحالات التي يصيب فيها

حكم الله تعالى.

وأهل البيت(عليهم السلام) لا يدخلون قطعاً في عداد المجتهدين وأصحاب الآراء، ولا مذهب لهم في الرأي والاجتهاد، وإنّما هم يروون حديث رسول الله(صلى الله عليه وآله) ويحملون إلينا ميراثه(صلى الله عليه وآله).

فكل حديث صادر عنهم في الأصول أو الأحكام ليس من رأيهم، وليس فيه شيء من اجتهادهم مطلقاً، ولم يمارسوا فيه رأياً أو اجتهاداً، كما يمارسه سائر الفقهاء، وإنّما يستندون في ذلك إلى سنة رسول الله(صلى الله عليه وآله) انتهى علمه إليهم، ويروونها عنه(صلى الله عليه وآله) كما يروي عامة المحدّثين الحديث مسلسلاً إلى رسول الله(صلى الله عليه وآله)، سواءاً في ذلك إن أسندوها إليه(صلى الله عليه وآله) إسناداً أو أرسلوها إرسالاً، وهم(عليهم السلام) قد بيّنوا هذا المعنى في أكثر من موضع، وإنّهم لا يزيدون شيئاً على سنة رسول الله(صلى الله عليه وآله) ولا ينقصون، ولا يستعملون رأياً في الفقه، وكلّما يقولون في الأصول والفروع إنّما هو من سنة رسول الله(صلى الله عليه وآله) وحديثه الذي انتهى إليهم(عليهم السلام).

وفيما يلي نذكر بعض النصوص الواردة عنهم(عليهم السلام) في هذا الأمر:

١ ـ روى ثقة الإسلام الكليني عن علي بن محمد عن سهل بن زياد عن أحمد بن محمد عن عمر بن عبدالعزيز عن هشام بن سالم وحمّاد

بن عثمان وغيره، قالوا: سمعنا أبا عبدالله (الصادق)عليه السلام يقول:

«حديثي حديث أبي: وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله وحديث رسول الله قول الله عزّ وجلّ»[1].

٢ ـ وروى ثقة الإسلام الكليني رحمه الله عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن داود بن فرقد، عمن حدثه ابن شبرمة قال: ما ذكرت حديثاً سمعته عن جعفر بن محمد (الصادق) إلاّ كاد أن يتصدّع قلبه. قال: حدّثني أبي عن جدّي عن رسول الله صلى الله عليه وآله. وقال ابن شبرمة: وأقسم بالله ما كذّب أبوه على جدّه، ولا جدّه على رسول الله. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

«من عمل بالمقاييس فقد هلك وأهلك، ومن (أفتى الناس بغير علم)، وهو لا يعلم الناسخ من المنسوخ والمحكم من المتشابه فقد هلك وأهلك»[2].

---

١ ـ أُصول الكافي ١: ٥٣.

٢ ـ أُصول الكافي ١: ٤٣.

٣ ـ وروى في الأمالي قال: حدّثني الشيخ الجليل المفيد محمد بن محمد بن النعمان، قال: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن محمد القمّي قدس سره قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، قال: حدّثني هارون بن مسلم بن علي بن أسباط، عن سيف بن عميرة، عن عمرو بن شمر، عن جابر، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إذا حدّثتني بحديث فاسنده لي فقال: حدّثني أبي عن جدّي رسول الله صلى الله عليه وآله عن جبرئيل عن الله عزّ وجلّ، وكلّ ما أحدّثك بهذا الاسناد. وقال: «يا جابر، حديث واحد تأخذه عن صادق، خير لك من الدنيا وما فيها»[1].

٤ ـ روى الحر العاملي في الوسائل عن عليّ بن موسى بن جعفر بن طاووس في كتاب الإجازات قال: ممّا رويناه من كتاب حفص بن البختري قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: نسمع الحديث منك فلا أدري منك سماعه أو من أبيك، فقال: «ما سمعته منّي فأروه عن أبي، وما سمعته منّي فأروه عن رسول الله صلى الله عليه وآله»[2].

٥ ـ في بصائر الدرجات: حدّثنا إبراهيم بن هاشم عن يحيى بن أبي

---

١ ـ أمالي المفيد: ٢٦.

٢ ـ وسائل الشيعة ٣: ٣٨٠.

عمران، عن يونس، عن عنبسة، قال:

«سأل رجل أبا عبدالله عن مسألة فأجابه فيها، فقال الرجل: إن كان كذا فما كان القول فيها، فقال له: مهما أجبتك فيه بشيء فهو عن رسول الله، لسنا نقول برأينا في شيء»[1].

٦ ـ وروى ثقة الإسلام الكليني، عن علي بن محمد بن عيسى، عن يونس، عن قتيبة، قال:

«سأل رجل أبا عبدالله (الصادق)عليه السلام عن مسألة، فأجابه فيها، فقال الرجل: أرأيت إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها. فقال له: مه، ما أجبتك فيه من شيء فهو عن رسول الله، لسنا من: أرأيت في شيء»[2].

٧ ـ وروى في بصائر الدرجات قال: حدّثنا يعقوب بن يزيد عن محمد ابن أبي عمير، عن عمرو بن أذينة، عن الفضيل بن يسار، عن أبي جعفر (الباقر)عليه السلام إنّه قال:

«لو إنّا حدّثنا برأينا ضللنا كما ضلّ من كان قبلنا، ولكنّا حدّثنا ببيّنة من ربّنا، بيّنها لنبيّه، فبيّنها لنا»[3].

---

١ ـ بصائر الدرجات: ٨٦

٢ ـ أُصول الكافي ١: ٥٨.

٣ ـ بصائر الدرجات: ٨٥

٨ ـ وفي الكتاب نفسه، حدّثنا أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن فضيل بن يسار، عن جعفر (الصادق)عليه السلام، إنّه قال: «بيّنة من ربّنا بيّنها لنبيّه صلى الله عليه وآله، فبيّنها نبيه صلى الله عليه وآله لنا فلولا ذلك كنّا كهؤلاء الناس»[1].

٩ ـ وفي الكتاب نفسه أيضاً، حدّثنا عبدالله بن عامر، عن عبدالله بن محمد الحجّال، عن داود بن أبي يزيد الأحول، عن أبي عبدالله (الصادق)عليه السلام، قال سمعته يقول:

«إنّا لو كنّا نفتي الناس برأينا وهوانا، لكنّا من الهالكين، ولكنّها آثار من رسول الله صلى الله عليه وآله أصل علم نتوارثها كابراً عن كابر نكنزها، كما يكنز الناس ذهبهم وفضّتهم»[2].

١٠ ـ وفيه أيضاً: حدّثنا حمزة بن يعلي، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي جعفر (الباقر)عليه السلام، قال:

«يا جابر: إنّا لو كنّا نحدّثكم برأينا وهوانا، لكنّا من الهالكين، ولكنّا نحدّثكم بأحاديث نكنزها عن رسول الله صلى الله عليه وآله، كما يكنز هؤلاء ذهبهم وفضّتهم»[3].

---

١ ـ بصائر الدرجات: ٨٦

٢ ـ بصائر الدرجات: ٨٥.

٣ ـ المصدر السابق. نقلنا هذه الأحاديث عن جامع أحاديث الشيعة في أحكام الشريعة ١: ١٧ـ١٨، ط ١.

٣. النص قبل الاجتهاد:

وانطلاقاً مما تقدم فإنّ أحاديث أهل البيت عليهم السلام وأقوالهم ليست من الرأي والاجتهاد في شيء، وإنّما هي سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وآثاره أودعها عند أهل بيته، وتوارثوها عليهم السلام عنه صلى الله عليه وآله، ونقلوها إلينا في الأصول والأحكام، وسجّلها عنهم الثقات من المحدثين.

فإذا آمنا ـ بموجب دلالة آية التطهير ـ بأنّهم مطهرون من كل كذب وريب، وصادقون فيما يقولون ويروون، فلا يجوز العدول عن أحاديثهم إلى الاجتهاد والرأي،

فإنّ من غير الجائز ممارسة الاجتهاد، والأخذ بالرأي مع وجود النص الصريح، فإنّ الاجتهاد إنّما يضطر إليه الفقيه عند إجمال السنة، أو غموضه من حيث المتن، أو ضعفه من حيث السند، أو تعارضه في المدلول مع حديث آخر، أو فقدان الدليل من الكتاب والسنة رأساً، أمّا حيث يوجد دليل من الكتاب أو سنة رسول الله صلى الله عليه وآله، نص في الحكم الشرعي، واضح الدلالة وقوي السند، فلا مساغ لاستعمال الرأي وممارسة الاجتهاد مطلقاً، باتّفاق من علماء الأصول.

ولما كان حديث أهل البيت نصوص من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله،

بحكم ما تقدّم من صدقهم، وتصريحهم بأنّهم لا يزيدون على رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وآله، فلا يسوغ اللّجوء إلى الاجتهاد والرأي قبل الرجوع إليهم.

ويترتب على ذلك أمران جوهريّان:

أولاً: لا يمكن اعتبار مذهب أهل البيت عليهم السلام في الأصول والأحكام الإسلامية مذهباً في عداد المذاهب الإسلامية الأخرى في الأصول والفروع، فإنّ المعنى الاصطلاحي للمذهب، الاتجاه القائم على الرأي والاجتهاد الخاص في فهم الإسلام أصولاً، وأحكاماً، وإذا كان أهل البيت ينفون عن أنفسهم واتجاههم أي رأي أو اجتهاد شخصي، وإنّما ينقلون إلينا بأمانة وصدق سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وحديثه، فاتجاههم لا يُعَدُّ مذهباً في الإسلام، بالمعنى المصطلح المعروف من المذهب.

وثانياً: يعتقد الشيعة إنّه من غير السائغ الرجوع إلى مذهب من المذاهب الفقهية والأصولية، وممارسة مذهب جديد فيهما قبل الرجوع إلى أحاديث أهل البيت وكلماتهم والتراث التشريعي المنقول عنهم، فإنّ ممارسة الاجتهاد في قبال كلماتهم وأحاديثهم من الاجتهاد في قبال النص، هو أمر غير جائز قطعاً.

٤. كيف استقى أهل البيت عليهم السلام العلم من رسول الله صلى الله عليه وآله :

وهو سؤال لاشك يختلج في ذهن الإنسان، وهو يواجه هذا التراث الضخم الذي ورثه أهل البيت عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله من الأصول والأحكام، وفي الكليات والجزئيات والتفريعات الدقيقة للأحكام، وفي التفسير والأخلاق والتاريخ.

والجواب: إنّنا بعدما عرفنا في آية محكمة في كتاب الله إنّهم صادقون، لا يقولون كذباً ولا يدعون باطلاً، فإنّا غير مسؤولين بعد ذلك أن نعرف كيف تلقّوا العلم عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي أي فرصة طويلة، كان عليّ عليه السلام يخلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، ليأخذ منه العلم، ليتسلسل هذا العلم بعد ذلك في أبنائه، إماماً بعد إمام.

فإنّ كيفيات التلقي للعلم مختلفة، وليست كلّها بالكيفيات التي نعرفها، في تلقّي الطلاب عن أساتذتهم، فإنّ من هذه الكيفيّات ما هو معروف، يتداوله الناس، وما هو من الغيب الذي ستر الله تعالى عنّا علمه، ولا يمكن أن يدّعي أحد أن التلقي للعلم ينحصر في هذه الكيفية المعروفة الشائعة فيما بين الناس في المدارس والمعاهد.

والقرآن الكريم ينقل لنا قصة الذي آتاه الله علماً من الكتاب في

زمان سليمان عليه السلام، حيث جاء بعرش بلقيس إلى سليمان من سبأ، قبل أن يرتد إلى سليمان طرفه: ﴿**قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ**﴾[١].

فما هذا العلم؟ ومن أين تلقّاه؟ وكيف تلقّاه؟.

لا نعلم، وإنّما نعلم أنّ هذا الشيء قد حدث، وكان فعلاً، والقرآن صرّح به، وكفى.

ومثل آخر في القرآن الكريم، العبد الصالح الذي آتاه الله تعالى من لدنه علماً، وطلبه كليم الله تعالى موسى عليه السلام ليتّبعه، وليتعلم منه مّما علّمه الله تعالى رشداً، وهو كليم الله تعالى وصفيه ونجيبه ورسوله.

ويصف القرآن الكريم لقاء موسى عليه السلام بالعبد الصالح بهذا الوصف الرائع: ﴿**فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا * قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا**﴾[٢].

فهذا عبد من عباد الله تعالى، آتاه الله من لدنه رحمة، وآتاه من لدنه علماً، وجاء إليه موسى عليه السلام، وهو رسول الله وكليمه، يطلب منه أن يأذن له بأن يتّبعه ويتعلّم منه مّما علّمه الله رشدا.

---

١ ـ النمل: ٤٠.

٢ ـ الكهف: ٦٥ ـ ٦٦.

فكيف استقى هذا العبد الصالح هذا العلم الغزير من لدن الله، والذي كان يجهله موسى عليه السلام على ماله من الشأن والمقام عند الله، وكيف أخذ هذا العلم، وكيف استوعبه. تلك أُمور مجهولة لنا، ولسنا مسؤولين بأن نتكلّف له جواباً مادمنا قد عرفنا صحته من مصدر صادق لا يرقى إليه الشك.

وتوجيه طريقة تلقي أهل البيت هذا العلم الغزير والجم من علم رسول الله ﷺ وسنّته لا يختلف أمره عن هذا الأمر، ولسنا نجد إلزاماً لنا في أن نتكلّف له جواباً وتوجيهاً.

ويكفينا أن نعلم أنّ الله تعالى قد طهّرهم من كل ريب ورجس. والكذب من أوضح مصاديق الرجس، فهم منزّهون عن الكذب، ولا يرقى الشك إلى صدقهم.

فإذا ذكروا بأنّهم قد ورثوا علم رسول الله ﷺ وسنته في الأصول والفروع، وإنّ لديهم من علم رسول الله ﷺ وحديثه وسنته، ما ليس عند غيرهم، فهم مصدّقون في كلامهم ودعوتهم، ونعلم أنّهم لا يدعون جزافاً وباطلاً، فنأخذ عنهم العلم والحديث والفقه في الحلال والحرام، وفي الأصول والأحكام، وفي حدود الله وشريعته، ونتعبّد بأحاديثهم ورواياتهم على أنّها أحاديث رسول الله ﷺ ورواياته،

صحّت عنه بطريق صادق سليم لا يرقى إليه الشك، وقد جاء قرآن محكم من لدن الله بصدقهم ونزاهتهم عن الكذب.

وهنا بعض الإيضاحات في هذا الشأن من أهل البيت عليهم السلام بالذات، نشير إلى طرف منها.

أ ـ إعداد الإمام علي عليه السلام للمرجعية الدينية بعد رسول الله ﷺ

١ـ كان رسول الله ﷺ يحرص على إعداد علي عليه السلام من أهل بيته للمرجعية الدينية والفقهية للمسلمين من بعده، كما كان يعده للخلافة السياسية من بعدها.

ولسنا الآن بصدد الحديث عن الإعداد الثاني، وإنّما نودّ أن نتحدث عن الإعداد للإمام علي عليه السلام من قبل رسول الله ﷺ ليتولى أمر المرجعية الفقهية والعلمية من بعد رسول الله ﷺ في أُمور المسلمين الدينية من الفقه وأُصول الدين وسائر معارف هذا الدين.

فكان صلى الله عليه وآله يخصّ علياً عليه السلام بكثير من عنايته ورعايته، ربّاه في بيته منذ صغره. وتولى ﷺ تربيته بنفسه، فنشأ على يد رسول الله ﷺ منذ نعومة أظفاره، وكان أول من آمن به واقتدى به.

وخصّه ﷺ من رعايته وعنايته واهتمامه بما لم يخص به أحداً من

أصحابه، وأفضل من يصف علاقة رسول الله ﷺ به واهتمامه ﷺ بتربيته وإعداده إماماً للمسلمين هو ؑ.

يقول في خطبته المعروفة بالقاصعة:

«وقد علمتم موضعي من رسول الله ﷺ بالقرابة القريبة، والمنزلة الخصيصة، وضعني في حجره وأنا ولد يضمّني إلى صدره ويكنفني فراشه، ويمسني جسده، ويشمني عرفه، وكان يمضغ الشيء ثم يلقمنيه، وما وجد لي كذبة في قول ولا خطلة في فعل ولقد كنت أتبعه اتباع الفصيل أثر أمه، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالاقتداء به، وقد كان يجاور في كل سنة بحرّاء، فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع في بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله ﷺ وخديجة وأنا ثالثهما أرى نور الوحي وأشمّ ريح النبوة»[1].

٢ـ ويحدثنا الإمام علي ؑ بحديث ذي شجون عمّا جرى لسنّة رسول الله ﷺ وحديثه من بعده، وعن علم رسول الله ﷺ، وعن تحمل ميراث النبوة من بعد رسول الله ﷺ، وتقييم ما في أيدي الناس من الحديث النبوي، وان فيه الحق الذي تحدث به رسول الله ﷺ، وفيه

١ ـ نهج البلاغة: ٣٠٠ ـ ٣٠١.

الباطل الذي أُفتري على رسول الله ﷺ، والصدق الذي نطق به صلى الله عليه وآله به، والكذب الذي لم يُحدّث به، وإنّما وضعه المنافقون والكذّابة عليه.

روى ثقة الإسلام الكليني رحمه الله عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حمّاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبان بن أبي عياش في حديث طويل، عن سليم بن القيس الهلالي، يسأل الإمام عليّاً ؑ فيه عن علمه من رسول الله ﷺ وعلم سائر الصحابة، قال ؑ:

«إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كذّب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيباً فقال:

«أيها النّاس قد كثُرت علي الكذّابة فمن كذّب علي متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار» ثمّ كذّب عليه من بعده، وإنّما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس:

رجل منافق يظهر الإيمان متصنع بالإسلام، لا يتأثّم ولا يتحرّج أن يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً، فلو علم الناس أنه منافق كذاب لم يقبلوا منه، ولم يصدّقوه، ولكنهم قالوا هذا قد صحب رسول الله ﷺ ورآه وسمع منه وأخذوا عنه، وهم لا يعرفون حاله، وقد أخبره الله عن

المنافقين بما أخبره ووصفهم بما وصفهم، فقال عزّ وجلّ: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ**﴾، ثم بقوا بعده فتقربوا إلى أئمة الضلال والدعاة إلى النار بالزور والكذب والبهتان، فولّوهم الأعمال وحمّلوهم على رقاب الناس وأكلوا بهم الدنيا وإنما الناس مع الملوك والدنيا، إلاّ من عصم الله فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحمله على وجهه ووهم فيه، ولم يتعمد كذباً فهو في يده يقول به ويعمل به ويرويه، فيقول: أنا سمعته من رسول الله ﷺ فلو علم المسلمون أنه وهم لم يقبلوه، ولو علم هو أنه وهم لرفضه.

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً أمر به ثم نهى عنه، وهو لا يعلم أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ منسوخه ولم يحفظ الناسخ، ولو علم أنّه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخ لرفضوه.

وآخر رابع لم يكذب على رسول الله ﷺ مبغض للكذب خوفاً من الله وتعظيماً لرسول الله ﷺ لم ينسه، بل حفظ ما سمع على وجهه فجاء به كما سمع لم يزد فيه ولم ينقص منه وعلم الناسخ من المنسوخ فعلم بالناسخ ورفض المنسوخ، فإنّ أمر النبيّ ﷺ مثل القرآن ناسخ ومنسوخ

و(خاص وعام). ومحكم ومتشابه، قد كان يكون من رسول الله الكلام له وجهان: كلام عام، وكلام خاص، مثل القرآن، وقال الله عزّوجلّ في كتابه: ﴿**مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾، فيشتبه على من لم يعرف ولم يدر ما عنى الله به ورسوله ﷺ».

«وليس كل أصحاب رسول الله ﷺ كان يسأله عن الشيء فيفهم، وكان منهم من يسأله ولا يستفهمه، حتى أن كانوا ليحبّون أن يجيء الأعرابي والطارئ فيسأل رسول الله ﷺ حتى يسمعوا.

وقد كنت أدخل على رسول الله ﷺ كل يوم دخلة، وكل ليلة دخلةً، فيخليني فيها أدور معه حيث دار، وقد علم أصحاب رسول الله ﷺ إنّه لم يصنع ذلك بأحد من الناس غيري، فربما كان في بيتي يأتيني رسول الله ﷺ في بيتي وكنت إذا دخلت عليه بعض منازله أخلاني، وأقام عنّي نساءه، فلا يبقى عنده غيري، وإذا أتاني للخلوة معي في منزلي لم تقم عني فاطمة ولا أحد من بني. وكنت إذا سألته أجابني، وإذا سكت عنه، وفنيت مسائلي إبتدأني، فما نزلت على رسول الله ﷺ آية من القرآن إلاّ أقرأنيها وأملاها علي، فكتبتها بخطّي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها

وخاصّها وعامّها، ودعا الله أن يعطيني فهماً وحفظاً، فما نسيت آية من كتاب الله تعالى، ولا علماً أملاه علي وكتبته منذ دعا لي بما دعا، وما ترك شيئاً علّمه الله من حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهي، كان أو يكون، ولا كتاب منزل على أحد قبله من طاعة أو معصية إلاّ علمنيه وحفظته، فلم أنس حرفاً واحداً، ثم وضع يده على صدري، ودعا الله لي أن يملأ قلبي علماً وفهماً وحكماً ونوراً، فقلت يا نبيّ الله: بأبي أنت وامي منذ دعوت الله لي بما دعوت، لم أنس شيئاً ولم يفتني شيء لم أكتبه، أفتتخوّف علي النسيان فيما بعد فقال: لا، لست أتخوّف عليك النسيان والجهل»[1].

٣ ـ وروى الحر العاملي في وسائل الشيعة عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن أبي الصباح، قال:

«والله لقد قال لي جعفر بن محمد (الصادق)عليه السلام أنّ الله علّم نبيّه التنزيل والتأويل، فعلّمه رسول الله عليّاً، ثم قال: وعلّمنا والله»[2].

١ ـ أصول الكافي ١: ٦٢.

٢ ـ وسائل الشيعة ٣: ٣٩١.

ب ـ الكتاب الذي أملاه رسول اللهصلى الله عليه وآله على عليعليه السلام في الأحكام

واسم هذا الكتاب (الجامعة)، أملاه رسول اللهصلى الله عليه وآله في مجالسه الخاصة على عليّعليه السلام وخطّه عليعليه السلام بيمناه، وهو كتاب يشمل ما يتعلّق بالحلال والحرام وحدود الله تعالى، وقد ورد أنّه كان بمقدار سبعين ذراعاً، وكان الأئمة من أهل البيت يحفظونه ويكنزونه جيلاً بعد جيل، كما يكنز الناس ذهبهم وفضّتهم أو أشدّ حفظاً، وكانوا يرجعون إليه كلّما أحوجهم الأمر إليه.

١ ـ روي في بصائر الدرجات عن علي بن الحسن بن الحسين السحاني عن محول بن إبراهيم عن أبي مريم، قال: قال لي أبو جعفر (الباقر): «عندنا الجامعة، وهي سبعون ذراعاً، فيها كل شيء حتى ارش الخدش، إملاء رسول اللهصلى الله عليه وآله وخطّ عليّعليه السلام»[1].

٢ ـ وفي بصائر الدرجات أيضاً، عن أحمد بن محمد عن الحسن بن عليّ، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله (الصادق)عليه السلام، قال: سمعته يقول: «إنّ عندنا جلداً سبعون ذراعاً، أملي (أملاه: ظاهراً) رسول اللهصلى الله عليه وآله وخطّه علي بيده، وإنّ فيه جميع ما يحتاجون إليه حتى ارش

١ ـ بصائر الدرجات: ٤٣.

الخدش»[1].

٣ ـ وروى ثقة الإسلام الكليني رحمه الله، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن صالح بن سعيد، عن أحمد بن أبي بشير، عن بكر بن كرب الصيرفي، قال: سمعت أبا عبدالله (الصادق) عليه السلام يقول:

«إنّ عندنا مالا نحتاج معه إلى الناس، وإنّ الناس ليحتاجون إلينا، وإنّ عندنا كتاب: إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وخطّ عليّ عليه السلام، صحيفة فيها كل حلال وحرام»[2].

٤ ـ وفي بصائر الدرجات، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن الحسين، عن أبي مخلد، عن عبدالملك، قال: «دعا أبو جعفر (الباقر) بكتاب علي، فجاء به جعفر (الصادق) مثل فخذ الرجل مطوي، فإذا فيه: «إنّ النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا هو توفّى عنها شيء» فقال أبو جعفر: هذا والله إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّه علي بيده»[3].

٥ ـ وروى الشيخ الطوسي رحمه الله في التهذيب، عن موسى بن القاسم، عن صفوان، عن علاء، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام (الباقر أو

١ ـ بصائر الدرجات: ٣٩.

٢ ـ أُصول الكافي ١: ٢٤١.

٣ ـ بصائر الدرجات: ٤٤.

الصادق) قال:

«إنّ في كتاب عليّ عليه السلام: إذا طاف الرجل بالبيت ثمانية أشواط الفريضة، واستيقن ثمانية، أضاف إليها ستاً، وكذا إذا استيقن أنّه سعى ثمانية أضاف إليها ستاً».

٦ ـ وفي رجال النجاشي، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، عن محمد ابن أحمد، عن الحسن، عن عباد بن ثابت، عن ابن مريم عبدالغفار بن القاسم، عن عذافر الصيرفي، قال: كنت مع الحكم بن عتيبة عند أبي جعفر (الباقر) عليه السلام، فجعل يسأله، وكان أبو جعفر عليه السلام له مكرماً، فاختلفا في شيء، فقال: أبو جعفر (الباقر) عليه السلام: يا بني، قم، فاخرج كتاباً مدروجاً عظيماً، ففتحه وجعل ينظر حتى أخرج المسألة، فقال أبو جعفر الباقر: هذا خطّ علي عليه السلام وإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله[1].[2]

ج ـ أئمة أهل البيت عليهم السلام يتوارثون كتاب الجامعة:

وقد كان أهل البيت عليهم السلام يتوارثون كتاب الجامعة جيلاً بعد جيل، وواحداً بعد آخر، ويروون عنه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وحديثه.

١ ـ رجال النجاشي: ٢٥٥.

٢ ـ نقلنا هذه الروايات من كتاب جامع أحاديث الشيعة من أحكام الشريعة ج١.

١ ـ في بصائر الدرجات، حدّثنا الحسن بن علي عن أحمد بن هلال، عن أمية بن عليّ، عن حصاد بن عيسى، عن إبراهيم بن عمر اليماني، عن أبي الطفيل، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

«قال رسول الله ﷺ لأمير المؤمنين (علي): اكتب ما أملي عليك. قال عليّ عليه السلام: يا نبيّ الله، وتخاف النسيان. قال: لست أخاف عليك النسيان، وقد دعوت الله أن يحفظك فلا ينسيك، لكن اكتب لشركائك. قال: قلت: ومن شركائي يا نبيّ الله. قال: الأئمة من ولدك»[1].

٢ ـ وروي في بصائر الدرجات، عن أبي القاسم، عن محمد بن يحيى العطّار، قال: حدّثنا محمد بن الحسن الصفّار، قال: حدّثنا محمد بن الحسين، عن صفوان، عن العلي بن خنيس، عن أبي عبدالله (الصادق) عليه السلام، قال:

«إنّ الكتب كانت عند عليّ عليه السلام، فلما سار إلى العراق استودع الكتب أمّ سلمة، فلما مضى عليّ عليه السلام كانت عند الحسن، فلما مضى الحسن عليه السلام كانت عند الحسين عليه السلام، فلما مضى الحسين كانت عند عليّ بن الحسين ثم كانت عند أبي»[2].

---

١ ـ بصائر الدرجات: ٤٥.

٢ ـ بصائر الدرجات: ٤٣، نقلنا هذه الروايات عن مصادرها عن جامع أحاديث الشيعة ج١.

٣ ـ وفي الكافي، عن سليم بن قيس، قال: شهدت وصية أمير المؤمنين حين أوصى إلى ابنه الحسن عليه السلام، وأشهد على وصيته الحسين ومحمد وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته، ثم دفع إليه الكتاب والسلاح وقال لابنه الحسن:

«يا بني: أمرني رسول الله ﷺ أن أوصي إليك، وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي، كما أوصى إلي رسول الله ﷺ، ودفع إلي كتبه وسلاحه، وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعها إلى أخيك الحسين، ثم أقبل على ابنه الحسين، فقال: وأمرك رسول الله ﷺ، أن تدفعه إلى ابنك هذا، ثم أخذ بيد علي بن الحسين، ثم قال لعليّ بن الحسين: وأمرك رسول الله ﷺ أن تدفعها إلى ابنك محمد بن عليّ، وأقرأه من رسول الله ﷺ ومنّي السلام»[1].

٤ ـ وفي كتاب الغيبة للشيخ الطوسي، ومناقب ابن شهرآشوب، عن المفضل، قال: قال لي أبو جعفر (الباقر):

«لما توجّه الحسين عليه السلام إلى العراق، دفع إلى أمّ سلمة زوج النبي ﷺ الوصية والكتب وغير ذلك، وقال لها: إذا أتاك أكبر ولدي،

---

١ ـ الكافي ٢: ٧٩ عن كتاب معالم المدرستين ٢: ٣١٩.

فادفعي إليه ما دفعت إليك، فلما قتل الحسين عليه السلام، أتى علي بن الحسين أمّ سلمة، فدفعت إليه كل شيء أعطاها الحسين عليه السلام»[1].

٥ ـ وفي الكافي وأعلام الورى وبصائر الدرجات وبحار الأنوار واللفظ للأوّل عن عيسى بن عبدالله، عن أبيه، عن جدّه، قال:

«إلتفت علي بن الحسين إلى ولده، وهو في الموت، وهم مجتمعون عنده، ثم التفت إلى محمد بن علي ابنه. فقال: يا محمد، هذا الصندوق، فاذهب به إلى بيتك، ثم قال: أما إنّه ليس فيه دينار ولا درهم، ولكنّه كان مملوء علماً»[2].

٦ ـ وفي بصائر الدرجات والبحار، عن عيسى بن عبدالله بن عمر، عن جعفر بن محمد (الصادق)، قال:

«لما حضر عليّ بن الحسين الموت، قبل ذلك أخرج السفط والصندوق عنده، فقال: يا محمد، إحمل هذا الصندوق، قال: فحمل بين أربع رجال، فلما توفي، جاء أخويه يدعون في الصندوق، فقالوا: أعطنا نصيبنا من الصندوق، فقال، والله مالكم فيه شيء، ولو كان لكم

---

١ ـ غيبة الشيخ الطوسي ط. تبريز سنة ١٣٢٣ هـ والمناقب لابن شهرآشوب ٤: ١٧٢، والبحار ٦: ١٨، ح٣، وقد أخذنا اللفظ من الأخير عن معالم المدرستين ٢: ٣٢٠.

٢ ـ أُصول الكافي ١: ٣٠٥ ح٢، وإعلام الورى: ٢٦٠، وبصائر الدرجات باب١ ص٤٤.

فيه شيء ما دفعه إلي، وكان في الصندوق سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكتبه»[1].

٧ ـ وعن زرارة، عن أبي عبدالله (الصادق) عليه السلام قال:

«ما مضى أبو جعفر حتى صارت الكتب إلي»[2].

٨ ـ وعن عنبسة العابد، قال:

«كنّا عند الحسين ابن عم جعفر بن محمد، وجاءه محمد بن عمران، فسأله كتاب أرض، فقال: حتى أخذ ذلك من أبي عبدالله (الصادق) عليه السلام قال: قلت له وما شأن ذلك عند أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّها وقعت عند الحسن، ثم عند الحسين، ثم عند عليّ بن الحسين، ثم عند أبي جعفر عليه السلام، ثم عند جعفر، فكتبناه من عنده»[3].

٩ ـ وفي غيبة النعماني والبحار، عن حمّاد الصائغ قال: سمعت المفضل ابن عمر يسأل أبا عبدالله (الصادق) ـ إلى قول حمّاد ـ ثم طلع أبو الحسن موسى بن جعفر (الصادق) فقال له أبو عبدالله عليه السلام: «يسرّك أن تنظر إلى صاحب كتاب عليّ، فقال المفضل: وأي شيء أعظم من

---

١ ـ أصول الكافي ١: ٣٠٥ ح١، والوافي ٢: ٨٢، وبصائر الدرجات: ١٦٥.

٢ ـ معالم المدرستين ٢: ٣٢١ عن بصائر الدرجات: ١٥٨.

٣ ـ بصائر الدرجات: ١٦٥ ـ ١٦٦.

ذلك، فقال: هو هذا صاحب كتاب عليّ»[1].

١٠ ــ وفي الكافي وإرشاد الشيخ المفيد وغيبة الشيخ الطوسي والبحار، عن نعيم القابوسي، عن أبي الحسن موسى (بن جعفر) قال:

«ابني علي أكبر ولدي، وأبرّهم عندي، وأحبّهم إلي، وهو ينظر معي في الجفر، ولم ينظر فيه إلاّ نبيّ أو وصي»[2].

١١ ـ وفي رجال الكشي والبحار، عن نصر بن قابوس، قال: إنّه كان في دار الإمام الكاظم، فأراه ابنه الإمام الرضا، وهو ينظر في الجفر، فقال: «هذا ابني علي والذي ينظر فيه الجفر»[3].

٥ ـ إسناد الشيعة إلى أهل البيت عليهم السلام :

وإذا تعيّن الأخذ بأحاديث أهل البيت عليهم السلام، وعلمنا أنّ حديثهم من حديث رسول الله ﷺ، وعلمهم من ميراث رسول الله ﷺ، ولا مساغ لأحد في الاجتهاد مع وجودهم، أو مع وجود أحاديث لهم في الأصول والأحكام، أقول إذا تعيّن ذلك فلا يبقى للمسلمين من أهل السنة غير

١ ـ غيبة النعماني: ١٧٧، والبحار ٤٨: ٢٢.

٢ ـ أُصول الكافي ١: ٣١١.

٣ ـ رجال الكشّي: ٣٨٢.

سؤال واحد، وهو:

أنّ حديث أهل البيت عليهم السلام، لم يرو ـ في الغالب ـ إلاّ عن طرق الشيعة وأسانيدهم، وأهل السنة لا يعرفون هذه الطرق.

والجواب: إنّ علماء السنة لا يشترطون في صحّة الرواية غير الوثوق إلى صدق الراوي وحفظه، فإذا وثقوا بصدق الراوي وضبطه، وسلامة الطريق من حيث الأمانة والصدق، لم يتردّدوا في التمسّك بالرواية، وإن كان الراوي على غير عقيدة أهل السنّة ومذهبهم.

وقد ورد كثير من رجال الشيعة في أسانيد الصحاح الستة وطرقهم، واخذ عنهم كبار المحدّثين من السنة من أمثال البخاري ومسلم وأحمد والنسائي وابن ماجة وغيرهم عن مشايخ الشيعة ـ علّماً بأنّهم من الشيعة ـ وإنّهم يختلفون معهم في العقيدة والمذهب، ومع ذلك فلم يمنعهم ذلك من الأخذ برواياتهم، والاعتماد عليها.

وقد ذكر الإمام شرف الدين رحمه الله مائة من رجال الشيعة في أسانيد السنة وطرقهم، على سبيل المثال والاستشهاد، لا الاستقصاء[1].

١ ـ المراجعات للإمام شرف الدين: ٥٢ ـ ١١٨، ونذكر النماذج التالية كشواهد من هذا الكتاب القيّم.

وجرى على هذه السيرة السّلف من كلا الفريقين السنّة والشيعة، فكان الشيعة يعتمدوهم في طرقهم ورواياتهم على الثقات من السنة والسنة يعتمدون لذلك على الثقات من الشيعة.

فهذا أبان بن تغلب الكوفي، إحتجَّ به مسلم وأصحاب السنن الأربعة، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، ووثّقه أحمد بن حنبل وابن معين وأبو حاتم، وكان شيعياً معروفاً، يقول الذهبي في الميزان في ترجمته: «أبان بن تغلب الكوفي شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته».

وإسماعيل بن زكريّا الأسدي الخلقاني، روى عنه البخاري ومسلم، وترجم له الذهبي فقال: (صدوق شيعي)، وعدّه ممّن احتج به أصحاب الصّحاح الستة.

وحبيب بن أبي ثابت الكاهلي الكوفي التابعي عدّه من رجال الشيعة كل من ابن قتيبة في المعارف، والشهرستاني في الملل والنحل، واحتجَّ به في الصّحاح الستة جميعاً بلا تردد.

والحسن بن حي، واسم حي (صالح) كان من أعلام الشيعة، ذكره ابن سعد في الطبقات ج٦، فقال: «كان ثقة صحيح الحديث، كثيرة، وكان متشيّعاً، واحتجَّ به مسلم وأصحاب السنن».

وقد روي عن مسلم في الصحيح، عن كل من سماك بن حرب وإسماعيل السدي وعاصم الأحول، وهارون بن سعد.

وقد أخذ عنه عبيدالله بن موسى العبسي ويحيى بن آدم وحميد بن عبد الرحمن الرواسي وعلي بن الجحد وأحمد بن يونس وسائر أعلام طبقتهم، وذكر الذهبي في ترجمته من الميزان: «إنّ ابن معين وغيره وثّقوه»، وذكر الذهبي أنّ أبا حاتم قال إنّه ثقة حافظ متّقن، وإنّ أبا زرعة قال: اجتمع فيه إتّقان وفقه وعبادة وزهد، وإنّ النسائي وثقه، وإنّ أبا نعيم قال: «كتبت عن ثمان مائة محدّث، فما رأيت أفضل من الحسن بن صالح».

والحكم بن عتيبة الكوفي نص على تشيعه ابن قتيبة وعدّه من رجال الشيعة في معارفه، إحتجَّ به البخاري ومسلم.

وخالد بن مخلد القطواني شيخ البخاري في صحيحه ذكره ابن سعد في ج٦ من طبقاته فقال: «وكان متشيعاً وفي التشيّع مفرطاً»، وكتبوا عنه، وذكره أبو داود فقال: «صدوق لكنّه يتشيّع».

إحتجَّ به البخاري ومسلم في مواضع من صحيحيهما، وأصحاب السنن كلّهم يحتجون بحديثه، وهم يعلمون بمذهبه، وغيرهم من رجال الشيعة كثيرون في طرق السنة واسنادهم ممّن احتجَّ بهم الشيخان

البخاري ومسلم، واستند إليهم أرباب السنن، واعتبروهم من حفظة ميراث الرسالة.

ولو أنّ أهل السنة ألغوا روايات الشيعة وردّوها رأساً لذهبت جملة من الآثار النبوية، كما يعترف بذلك الذهبي في الميزان في ترجمة أبان بن تغلب[1].

وهذا عبدالرزاق بن همّام بن نافع الحميري الصنعاني مشبوه إلى التشيّع[2] ومع ذلك فقد (وثّقه الأئمة كلّهم إلاّ العباس بن عبدالعظيم فتكلّم بكلام وافرط فيه ولم يوافقه عليه أحد)[3] وقال عنه ابن عدي «رحل إليه ثقات المسلمين وكتبوا عنه إلاّ أنّهم نسبوه إلى التشيّع وهو أعظم ما ذمّوه به، وأمّا الصدق فأرجو أنّه لا بأس به»[4] واحتجّ به الشيخان البخاري ومسلم[5].

وكلمات علماء الجرح والتعديل من أعلام أهل السنة تشهد على

١ ـ نقلنا ما تقدّم من كتاب المراجعات للإمام شرف الدين، ومن أراد المزيد فعليه بمراجعته.

٢ ـ فتح الباري، المقدمة ص٤١٨.

٣ ـ المصدر السابق.

٤ ـ المصدر السابق.

٥ ـ المصدر السابق.

ذلك، فقد ورد توثيق أبان بن تغلب وهو شيعي معروف بالتشيّع كما ذكرنا على لسان طائفة من علماء الجرح والتعديل والرواة والمحدّثين كالحاكم في المستدرك وابن عجلان العقيلي رغم تصريحه بأنّه كان مغالياً في التشيع وابن سعد وابن حيّان الأزدي[1].

هؤلاء كلّهم صرّحوا بوثاقته مع علمهم بأنّه شيعي وتصريحهم بذلك في بعض الكلمات.

ويقول ابن حجر العسقلاني في مقدمة (فتح الباري): «واعلم أنّه قد وقع من جماعة الطّعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبيه لذلك وعدم الاعتداد به إلاّ بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعّفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف من الصدق والضبط»[2].

ويحتج الخطيب البغدادي على قبول الثّقات من غير أهل السنة بتدوين أهل العلم من المحدّثين قديماً وحديثاً لرواياتهم والاحتجاج بأخبارهم، ويقول الخطيب عن هذه السيرة المعروفة لدى المحدّثين

١ ـ تهذيب التهذيب ١: ٩٤.

٢ ـ فتح الباري، المقدمة ص٣٨٢.

بأنّه أكبر الحجج وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب يقول الخطيب: «فاحتجّوا برواية عبيدالله بن موسى وخالد بن مخلد وعبدالرزاق ابن همام، وكانوا يذهبون إلى التشيّع في خلق كثير لم يتّسع ذكرهم، دوّن أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع، وهو أكبر الحجج في هذا الباب»[1].

وفي مقابل ذلك أيضاً ورد ذكر ثقات من السنة في أحاديث الشيعة، وتمسّك بها علماء الشيعة من غير تأمّل، كإسماعيل بن أبي زياد السكوني وحفص ابن غياث وغياث بن كلوب ونوح بن دراج وغيرهم من أعلام العامة ورواتهم، كما يقول العلاّمة في الخلاصة[2].

فلا يشترط في صحّة الرواية إذن أكثر من الوثوق بالراوي، وصدقه، وأمانته، وضبطه، فإذا تأكّدوا من ذلك، فإنّ أصحاب السنن والصحاح والأصول لم يترددوا في الأخذ بروايته، وروايتها والعمل بها.

وفقهاء الشيعة لا يكونون أقل حرصاً من السنة في الراوي وصدقه وأمانته وضبطه، وهذه كتبهم في الرجال والجرح والتعديل، تشهد في

١ ـ كتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي:٢٠١.

٢ ـ راجع معجم رجال الحديث ٣: ١٠٦ ط. بيروت.

هذه الناحية، إلى حدود القسوة، ولا تسلم الرواية عندهم ما لم يتأكّدوا من صدق الراوي وضبطه وأمانته وصدقه وعدالته.

فلا مبرر إذن للتردد في التمسّك بروايات أهل البيت عليهم السلام في الحلال والحرام، وفي الأصول والعقائد بحجّة أنّ روايات أهل البيت وردت في الغالب عن طرق الشيعة لا يعرفها أهل السنة.

ولا نشك نحن أن في أسانيد وطرق الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام طرقاً ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها.

غير أنّ الأساس السليم في مثل هذا الموقف أن ينتقي الفقيه السنّي منها ما تجتمع فيه شروط الرواية الصحيحة من حيث السند والمتن، ويترك غيره، كما يعمل علماء الشيعة، إذا عرفنا أن الرواية عن الشيعة ليس بأمر محظور عند رجال الجرح والتعديل من السنة وما دام أنّ كلمات أهل البيت عليهم السلام وأحاديثهم لا تزيد أن تكون روايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله، فلا يبق إلاّ التحري في أسانيد هذه الروايات وطرقها، والتأكّد منها، وانتقاء الصحيح منها، كما يفعل علماء السنة بالأحاديث النبوية الواردة عن طرقهم، وكما يفعل الشيعة بالروايات الواردة عن رسول الله وأهل بيته عن طرقهم بالذات.

الفهرس

السنّة النبويّة ٥

سؤالان حول السنّة النبوية: ٦

أولاً: عقبات في الطريق إلى السنّة النبويّة: ٦

١ ـ الإحجام عن تدوين سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله: ٧

٢ ـ مشكلة الوضع والوضّاعين: ١٦

ثانياً: المرجعيّة التي عينها رسول الله صلى الله عليه وآله للمسلمين بعده ٢١

مرجعية أهل البيت عليهم السلام ٢٣

١ ـ حديث الثقلين: ٢٥

٢ ـ حديث السفينة: ٢٩

عصمة أهل البيت عليهم السلام ونفي الاجتهاد عنهم: ٣٠

آية التطهير ٣٣

﴿ إِنَّمَا ﴾ ٣٤

﴿ يُرِيدُ اللهُ ﴾ ٣٥

استحالة تخلّف المراد عن إرادته تعالى: ٣٨

شبهة انعدام الاختيار في المعصومين: ٣٩

﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾ ٤٣

أهل البيت عليهم السلام ٤٧

من هم أهل البيت عليهم السلام؟ ٤٧

الروايات المعارضة ٥٥

١ ـ رواية عكرمة ومقاتل: ٥٦

٢ ـ رواية ابن عباس: ٦١

الآل والأهل في اللغة والحديث: ٦٣

سياق الآية الكريمة في سورة الأحزاب: ٦٦

﴿وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ٧٣

نتائج البحث عن آية التطهير ٧٥

التنزيه من الكذب: ٧٥

١ ـ خلافة أمير المؤمنين وإمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله: ٧٦

خلافة علي عليه السلام في روايات أهل البيت عليهم السلام ٧٨

٢ـ إستمرار الخلافة والإمامة في أهل البيت عليهم السلام بعد عليّ عليه السلام: ٨٢

الإثنا عشر خليفة في الأحاديث النبوية: ٨٦

٣ ـ حجيّة أحاديث أهل البيت عليهم السلام: ٨٩

مذهب أهل البيت عليهم السلام ٩١

١ ـ أهل البيت صادقون منزّهون عن الكذب: ٩١
٢ ـ أهل البيت يروون حديث رسول الله ﷺ:.............................. ٩١
٣ ـ النص قبل الاجتهاد:.. ٩٧
٤ ـ كيف استقى أهل البيت عليهم السلام العلم من رسول الله ﷺ: ٩٩
أ ـ إعداد الإمام علي عليه السلام للمرجعية بعد رسول الله ﷺ ١٠٢
ب ـ الكتاب الذي أملاه رسول الله ﷺ على علي عليه السلام........ ١٠٨
ج ـ أئمة أهل البيت عليهم السلام يتوارثون كتاب الجامعة: ١١٠
٥ ـ إسناد الشيعة إلى أهل البيت عليهم السلام: ١١٥
الفهرس.. ١٢٣

الأعداد المطبوعة من سلسلة الثقافة الإسلامية

١ ـ كيف نقرأ القرآن.

٢ ـ الاجتهاد والحياة، حوار على الورق.

٣ ـ حوارات وإثارات حول المرجعية والفقاهة .

٤ ـ سلطات الفقيه وصلاحياته في عصر الغيبة.

٥ ـ الانتظار الموجه.

٦ ـ الغربة والاغتراب.

٧ ـ مشروع الوحدة الإسلامية ثقافيا واجتماعيا.

٨ ـ خطاب الاستنصار الحسيني من المدينة إلى كربلاء.

٩ ـ شروط العمل وساحاته.

١٠ ـ دروس عن الثقافة الإدارية والقيادية في الإسلام.

١١ ـ العلاقة مع إسرائيل.

١٢ ـ وقفة مع الدكتور الشيخ البرّاك استاذ جامعة ام القرى بمكّة المكرّمة.

١٣ ـ أدب التعامل مع الخطاب الإلهي.

١٤ ـ الفئات المعارضة لخروج الحسين عليه السلام.

١٥ ـ مناقشة الفهم الآخر لعاشوراء.

١٦ ـ حضور القلب في الصلاة.

١٧ـ الشعائر والشعارات الحسينية (القسم الأول).

١٨ـ الشعائر والشعارات الحسينية (القسم الثاني)

١٩ـ اللّقاء بين الحوزة والجامعة.

٢٠ ـ لبيك داعي الله.

٢١ـ الفصل بين الدين والدولة

٢٢ـ المباني الفقهية للمقاومة المسلحة ـ مقاومة الإحتلال

٢٣ـ المباني الفقهية للمقاومة المسلحة ـ مقاومة الحكومات الظالمة

٢٤ـ الجسور الثلاثة

٢٥ ـ في علاقة النصر بالله تعالى في ساحة المعركة

٢٦ـ المذهب التاريخي في القرآن

٢٧ـ مع العبد الصالح ذي النون في رحلة العودة إلى الله

٢٨ـ على طريق ذات الشوكة

٢٩ـ حدود الله وتخطي حدود الله

٣٠ـ الفقه والمعاصرة

٣١ـ دروس من سورة الشرح

٣٢ـ أربعة بصائر في سورة العصر

٣٣ـ شيعة أهل البيت عليهم السلام

٣٤ـ سنة التعميم

٣٥ـ الفتنة والفرقان

٣٦ـ الاتجاهات والملامح العامة للنظام الإسلامي

٣٧ـ العصم

٣٨ـ الشهادة والشهود

٣٩ـ الدعاء عند أهل البيت عليهم السلام

٤٠ـ دور الليل والنهار في حياة الإنسان

من منشورات مجمع أهل البيت عليهم السلام ـ العراق

مطبعة مجمع أهل البيت عليهم السلام ـ العراق / النجف الأشرف